

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد أمين المجلس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

قبل الشروع في جدول أعمالنا أريد باسم أعضاء المجلس المستشارين أعضاء ورئاسة ومكتبا أن أرحب بأعضاء لجنة مجلس الشورى المغربي التي تعقد اجتماعها في عاصمة المملكة المغربية الرباط متمنيا لهم الإقامة الطيبة في وطنهم وبين ذويهم، وأطلب من المجلس الموقر أن نقف تحية لضيوفنا الكرام.

(تصفيقات)

أشكركم وأتمنى التوفيق لرجال مجلس الشورى المغربي لتحقيق مبتغى الجماهير المغربية في تفعيل الاتحاد المغربي.

هناك طلب إحاطة المجلس علما لقضية طارئة ورد من الفريق الديمقراطي الاجتماعي مع التذكير بضرورة احترام مقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي فيما يتعلق بالوقت. السيد المستشار نائب رئيس الفريق.

السيد المستشار عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس

السيدة المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين

السادة الوزراء

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين ونيابة عن السيد رئيس الفريق الذي أعاقه عائق للحضور معنا، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بموضوع تغطية إعلامية بثتها القناة الثانية في النشرة الإخبارية لمساء أمس حول وقوف مجموعة من الصحافيين أمام وزارة العدل في تظاهرة نعتبرها غير ذات موضوع، لأن القضية معروضة أمام أنظار القضاء وتساءل لماذا لا يتم تسخير قناة تلفزيونية وطنية تمول من أموال الشعب المغربي لتتحاز إلى طرف دون آخر، ونحن إذ نحيط المجلس علما ونؤكد داخل فريقنا إننا استغربنا وفوجئنا بهذا السلوك غير المحاز لغاية محددة وهي التأثير على القضاء وعلى الرأي العام وللإساءة إلى الطرف الآخر ينتظر الحكم بإنصاف من المحكمة التي تعرض أمامها هذه القضية وذلك تجسيد لدولة الحق والقانون الذي يرهاها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، وقد نعرف.... وقد عودتنا القناة الثانية في أخبارها للرأي العام الوطني أنها تتحاز وفق أهواء وميولات

محضر الجلسة 379التاريخ: لثلاثاء 27 ذي القعدة 1424 (2004/01/20)الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس المستشارينالتوقيت: ساعتان وخمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال.جدول الأعمال: الأسئلة الشفويةالمستشار السيد أحمد القادري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة

السيد الوزير

السيدة المستشارة المحترمة

السادة المستشارين المحترمين

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات.

السيد محمد سعدون، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن

السيد الرئيس

السيد الوزير

الأخت، الإخوة المستشارين

توصلت رئاسة المجلس بمشاريع القوانين التالية: - مشروع قانون 03 - 70 بمثابة مدونة الأسرة.

- مشروع قانون رقم 03 - 72 بتغيير قانون المسطرة المدنية المصادق عليه بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1 - 74 - 447 الصادر في 11 من رمضان 1394 (8 شتنبر 1974).

- مشروع قانون رقم 03 - 73 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1 - 74 ت 332 بتاريخ 20 من جمادى الآخرة 1394 [15 يونيو 1974] المعتبر بمثابة قانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة كما توصلت رئاسة المجلس ابتداء من 13 يناير الجاري إلى غاية 20 منه بالأسئلة الشفهية والكتابية الآتية:

عدد الأسئلة الشفهية 33 سؤالا.

عدد الأسئلة الكتابية 10 أسئلة، وشكرا السيد الرئيس.

النصوص التطبيقية لهذه المدونة مواصلة أعمالها بعدما قررت تعليق أشغالها إلى حين مراجعة وزارة المالية لموقفها المخالف للقانون، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الآن نستمع إلى طلب إحاطة الأخير وهو ورد من فريق العهد الديمقراطي السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد بلحسن:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

أختي، إخواني المستشارين

باسم فريق العهد الديمقراطي، أحيط المجلس علما بقضية طارئة. من المعلوم أن بلادنا قررت تسريع الخطوات لربح الرهان التنمية الاقتصادية، ولذلك بسبب مجموعة من القوانين كانت تشكل ضرورة ملحة لخلق المناخ الملائم للمقاولات وجلب الاستثمارات.

وقد شكلت مدونة الشغل التي صادق عليها البرلمان مؤخرا إحدى هذه المبادرات بعدما تم الاتفاق على مقتضيات بعض البنود بين الفرقاء الاجتماعيين والتي كانت السبب في تأخير المصادقة على المشروع فيما مضى، وتجسيدها لمقتضيات جديدة لهذه المدونة جاء سن القانون المحدث للقانون المالي للسنة المالية الحالية بتعديل للمادة 66 من القانون للضريبة العامة على الدخل أي IGR يعفى بمقتضاه من هذه الضريبة للتعويض عن الفصل عن العمل، التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل، جميع التعويضات عن الضرر التي يحكم بها المحاكم في حالة الفصل من العمل، ويفهم من هذا القانون أن جميع التعويضات عن الفصل عن العمل كيفما كانت أسبابه معفية كليا من الضريبة على العمل.. الضريبة العامة عن الدخل تطبقا لمقتضيات الفصل 76 من مدونة الشغل التي تم نشرها في الجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 8.12.03 ومن المعلوم أن هناك لجنة تضم جميع الفرقاء الاجتماعيين تتكبد حاليا على صيغة النصوص التطبيقية لمدونة الشغل، وفي هذا الإطار نود أن نحيط المجلس علما أن هناك تعثرا في سير أعمال هذه اللجنة في الوقت الذي يبدأ فيه العد العكسي للدخول المدونة حيز التطبيق ابتداء من نشرها في الجريدة الرسمية، وفعلا فقد بلغنا من عدة مصادر كما ورد ذلك في صحيفة وطنية أن وزارة المالية بصدد إصدار الدورية المتعلقة بالقانون

بعض المسؤولين الإعلاميين، حيث كان من المفروض أن تأخذ رأي الطرف الآخر عملا بمبدأ فضيلة الحوار يحترم والمسؤول والإعلام الموضوعي النزاهة الذي يحترم الرأي والرأي الآخر في إطار التعددية الذي يضمنها الدستور، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الآن ننقل إلى طلب الإحاطة الثاني الذي ورد على الرئاسة من الفريق الكونفدرالي السيد رئيس الفريق لكم الكلمة.

السيد خليل هوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

الأخت، إخواني المستشارين

نتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لأحيط المجلس علما حول إجراء يستهدف المس بأحد المقترضات مدونة الشغل قبل أن تدخل حيز التنفيذ، بحيث نحن اتفاق 30 أبريل 2003 كان محط أساسية من أجل تطوير التعاقدات الاجتماعية وتحسين العلاقات المهنية، حيث انه نص على عدة اتفاقات وإجراءات التزامات من شأنها ترسيخ التوازنات الاجتماعية ومن بينها المواد العالقة في مدونة الشغل، وبالفعل تم التوصل إلى اتفاق حول مجمل الماد وخصوصا ما يتعلق بكافة التعويضات عن الفصل سواء تعلق الأمر بالفصل المرخص لأسباب هيكلية واقتصادية وتكنولوجية أو تعلق الأمر بالتعويضات من لدن المحاكم حول الفصل التعسفي أو التعويضات الممنوحة على إثر صلح أو مغادرة طوعية، ولقد نصت مادة 76 من مدونة الشغل على إعفاء كافة التعويضات من الضريبة العامة على الدخل ومن واجبات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومن رسوم التسجيل، إلا أنه يبدو حسب المعلومات الواردة علينا وحسب مشروع دورية وزارة المالية أن هذه الوزارة لا تنوي تنفيذ هذا الاتفاق إلا في حده الأدنى أي فيما يتعلق بالتعويض عن الفصل المرخص وهذا يعتبر خرقا سافرا ومسبقا لمدونة الشغل وضربا لروح اتفاق 30 أبريل ولمصادقية التعاقدات الاجتماعية المبرمة بين الحكومة وأطراف الإنتاج.

لذا، والفريق الكونفدرالي إذ يحيط مجلسنا الموقر والرأي العام بهذا الخرق، يدعو الجهات الحكومية المختصة بالتدخل الفوري لحمل وزارة المالية على التراجع عن كل المقترضات التي تخالف مضمون المادة 76، وحتى يتسنى أيضا اللجنة المكلفة بدراسة وإعداد

الآن نستهل جدول الأعمال بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حول كأس إفريقيا لكرة القدم للمستشارين المحترمين السادة: علي سالم شكاف، محمد بلحسن، لحو المربوح، يحيى يحيى، إسماعيل قيوح، محمد رضى بوطيب، إبراهيم السالمي. الكلمة للمستشار المحترم...

السيد المستشار محمد بلحسن:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيد المستشار المحترم

السادة المستشارين المحترمين

يتتبع الرأي العام الوطني المفاوضات الجارية مع شبكة راديو وتلفزيون العرب من أجل البث المباشر لمباريات كأس إفريقيا لكرة القدم على القنوات الأولى والثانية، واعتبارا لما لهذه الصفة من طابع تجاري، فقد اتضح من خلال المعطيات الأولى أن المفاوضات الجارية في هذا لم تفض إلى اتفاق الطرفين مما جعل المشاهد الغربي يتخوف من حرمانهم من تتبع المباريات المرتقبة في إبانها، خصوصا الشريحة العريضة من المواطنين الذين لا يتوفرون على الإمكانات المادية لاشتراك في الشبكة، ونظرا للأهمية التي يوليها الشعب المغربي لكأس إفريقيا لكرة القدم عامة ولفرقه الوطني على الخصوص، وفي هذا الإطار نود أن نسالكم - السيد الوزير - عن النتائج التي توصلت بها إليها الجهات المعنية مع الشبكة المذكورة؟ وهل تتوفر الحكومة على حل بديل لتمكين المشاهد المغربي من تتبع أطوار هذه التظاهرة الرياضية الهامة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد مستشار محترم، لكلمة للسيد وزير الاتصال

السيد نبيل بن عبد الله، وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس

أريد في البداية أن أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال الهام جدا، الذي يشغل بال كافة المواطنين والمواطنات ونحن على أبواب بداية هذه المناسبة الرياضية والكروية الهامة ألا وهي كأس إفريقيا للأمم لسنة 2004، فعلا نجد بعض المشاكل الهامة والهامة جدا في التفاهم وفي التفاوض مع الشركة المعنية أي شركة ART، لقد شرعنا في هذه المفاوضات منذ شهر مارس الماضي، لا على مستوى

المالي، وفي هذا الإطار نود أن نثير انتباه المسؤولين من المخاوف التي عبرت عنها عدة فعاليات اقتصادية واجتماعية معا إزاء الصيغة المتعلقة بالإعفاء المنصوص عليه في المدونة والقانون المالي مؤكدين على ضرورة تجنب أي التباس أو غموض من شأنه أن يعرقل سير أعمال اللجنة المكلفة بدراسة النصوص تطبيق لمدونة الشغل.

ونظرا لأهمية الموضوع فإننا نريد أن نؤكد للرأي العام الوطني والمسؤولين أن النصوص التشريعية التي قننت الإعفاء المذكور واضحا وكل تأويل خاطئ من شأنه أن يعرقل الهدف المنشود في الإصلاحات التي جاءت بها المدونة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس

المادة 128 تنص على طلب إحاطة المجلس فهذه قراءة ثانية للإحاطة الأولى، وأنه إلى هذا الموضوع، وأنتمس بأن يحترم مقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي. السيد الوزير لكم الكلمة

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات

مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس

حضرات السادة المحترمين

أود أن أؤكد بأن الحكومة على استعداد كامل لتقديم للمجلس المعطيات والبيانات الكافية حول القضايا التي أثرت سواء بطريق مسطرة تقديم أسئلة للجواب عن الأسئلة المطروحة أو بدعوة للجان المختصة للاجتماع من أجل تقديم المعلومات الكافية، ولذلك فكل القضايا التي أثرت، للحكومة أجوبة عنها يمكن أن تقدمها طبق مسطرة دستورية شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير

ننتقل الآن السادة المستشارين لمعالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في أعمال هذه الجلسة، عدد الأسئلة التي تمت برمجتها لهذا اليوم 21 سؤال شفهي في البداية لدينا 11 من الأسئلة الآتية موزعة على القطاعات التالية:

- قطاع الاتصال سؤال واحد
- قطاع الفلاحة والتنمية القروية 5 أسئلة
- قطاع التربية الوطنية والشباب سؤالان
- قطاعات حكومية أخرى مطروحة لباقية
- الأسئلة سننتقل إليها بعد الانتهاء من الأسئلة الآتية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار محمد بلحسن

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم، والحقيقة نحن في فريق الديموقراطي لا ننكر الجهود التي تقوم بها الحكومة، أو الجهود التي قمتم بها، إلا أنه السيد الوزير وخير دليل على ذلك أنا هذا الصباح سمعت في الإذاعة بأنكم قدمتم 600 مليون باش تأخذون هذا البث، ولكن السيد الوزير كيفما يقولون في المثل الدارجي 6 من 60، زدتم 600 إذا خصهم 400 أو 200 أو شي... أعطيوها لهم باش يمن نستفيد من هذا البث، إذن ما يمكن شاي باش المواطنين يتحرموا من هذا البث، كذلك السيد الوزير هناك البث.. المشاهدة ديال هذه المقابلة راه حق من حقوق المكتسبة ديال المواطنين لأنهم راه كيخلص الضريبة، الدولة باش نقول ما عندها شاي باش تخلص راه خصها تخلص، وراه هذه المسائل إذا ما كان شاي هذا البث مباشر راه سيكون الانعكاس سلبي لا بالنسبة للمشجعين ديال الفريق الوطني ولا بالنسبة حتى إلى اللعابيين، اللعابيين إذا كانوا عارفين أنهم المواطنين المغاربة ما كيشوفهم شاي مباشرة، ما غادي شاي تكون ذاك الحماس في لعبيهم، غادي يقول لك أنا بحال هذا ذاك اللي كيقول غاديين كنشطح للعبة، إذا غادي نلعب ومواطنونا ما يشوفون شاي راه ما يكون شاي يلعب مزيان، لهذا الله يجازيكم بخير نطلب منكم باش تزيد في مشاوراتكم باش يالله المواطنين يستفيدون من البث المباشر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال:

إذا سمحتم السيد الرئيس أولا نذكر أننا ماشي البلد الوحيد الذي في هذه الوضعية، جميع البلدان العربية في هذه الوضعية، مع الأسف إلا تونس طبعا مستضيفة الكأس تحصلت على الحق لأنها نبث على مستوى الأراضي هذه المباريات.

ثانيا: يبدو أن هناك ضغط على عدد من الدول من أجل القيام بعملية تجارية مشروعة في نهاية المطاف هو أن هذه الشركة عندها رغبة في أنها تبيع الآلات التي تقدمها بالنسبة للباقة اللي فيها هذه القناة الرياضية ديالهم اللي هي Art Sport، فكايين هناك محاولة

الإذاعة والتلفزة المغربية ولا على مستوى القناة الثانية، كل على حدة، ولكن كذلك بشكل ثنائي من أجل أن نكون قادرين على تلبية العرض اللي مطروح علينا، وجددنا اللقاءات في شهر شنتبر الماضي، ثم في شهر دجنبر وكان آخر اتصال يوم 6 يناير من الجاري..

مع الأسف لم تقض هذه الاتصالات إلى حل لحد الآن، الغريب في الأمر هو أنه العرض الوحيد المقدم لنا لحد الآن هو عرض يتنافى تماما موع حقوقنا المشروعة وحقوق المواطنين المغاربة في أنهم يستفيدون من مباريات الفريق الوطني المغربي على الأقل، إذ أن العرض الذي مقترح علينا هو عرض بقيمة 500.00 دولار زائد 100.000 دولار للمساحات الإعلانية؛ ولكن لبث المباريات بشكل غير مباشر وساعتين بعد إجرائها، وبالطبع، وأعتقد أنه ما يمكن لكم إلا أن تتفقوا معنا رافضنا هذا العرض، وهذا العرض الوحيد الكلي مقدم لنا، فكيف يعقل أنه ما يتعرض شاي علينا حتى الحق أننا نشترى حقوق بث المباريات بشكل مباشر للفريق الوطني، انطلاقا من ذلك كان موقفنا ولازال موقفنا هو رفض هذا العرض، ويمكن أنني أشهر أمامكم آخر فاكس الذي توصلنا به من عند هذه الشركة التي هي شركة ART واللي كيقدم لنا عرض وحيد ألا وهو أننا نبث المباريات بشكل غير مباشر، لا نعتقد أنه بإمكاننا أن نقبل هذا العرض، مع ذلك نطمح إلى استغلال الأيام القليلة التي تفصلنا على بداية هذه لمناسبة من أجل تكثيف الاتصالات مع شركة، بمعونة الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وجميع الهيئات التي لها دخل في هذه القضية، نتمنى أن نجد حل مع هؤلاء.

أريد أن أذكر أنه الواقع هو أن الجامعة الإفريقية لكرة القدم باعث الحقوق لشركة فرنسية اللي هي شركة (فورديبير)، هي (جون كلانمارب) من قبل وأن هذه الشركة باعث بعد ذلك الحقوق على شركة ART، وبالتالي هذا البيع لم يتم بإدخال البند الذي يصون الحقوق ديال كل دولة في أنها تبث المباريات ديال الفريق الوطني ديالها واليوم نحاول أنه بر هذا الأمر ولكن انطلاقا من حرصنا، الشديد على أننا ندافع على مصالحنا الوطنية وكل ما نتمناه هو أن يعرض علينا أن يقدم لنا عرض، احنا مستعدين نأديو ولكن يتعرض علينا الحق في البث المباشر لمباريات الفريق الوطني، المغربي، شكرا لكم.

أي الحصول على وثائق التعمير، وليس المواطن أو المستثمر أو المنعش العقاري هو الذي ينتقل بين الإدارات وأقصد بالدرجة الأولى الوكالة الحضرية وكذلك الجماعات المحلية.

لذا، السيد الوزير، أما أن الأوان للمهندس المعماري في إطار مسؤولياته أن يبقى هو المخاطب والمسؤول الوحيد أمام الإدارات والمصالح المختصة بالترخيصات، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد توفيق لحجيرة، وزير المكلف بالإسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

حضرات السيدة والسادة المستشارين

جوابا على سؤالكم أود أن أثير انتباه السيد المستشار أن قانون 1993، المنظم لمزاولة الهندسة المعمارية ومهام المهندس المعماري، قد ترك المجال في إطار التعاقد بين المهندس المعماري والزبون من أجل تحديد المهام المنوط بالمهندس المعماري كذلك جاء قانون 12 - 90 و 25 - 90 ديال التعمير وحدد هو الآخر حد الأدنى لمهام المهندس المعماري، وتبقى الأدوار الأخرى في إطار تعاقد في حرية التعاقد ما بين الزبون والمهندس المعماري.

إن النظام أو القاعدة أو الوعاء القانوني موجود وفيه جزء إلزامي والجزء الثاني هو إرادي وتفاوض وتعاقد بين الزبون وبين المهندس المعماري من القطاع الخاص.

البرنامج الحكومي تجاوز وتعدي وكان أكثر جرأة مما يمكن أن يفرضه الوضع الحالي، اليوم بتعاون مع وزارة الداخلية التي لها وصاية على الجماعات المحلية ويتعاون وثيق كذلك مع هيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، وضعنا قانون أو مشروع قانون جديد يعطى للمهندس المعماري حق إعطاء الترخيص بشكل مباشر بدون المرور على الإدارات المعروفة، فإذا كانت واحد المنطقة فيها تصميم تهيئية، وعلى هذا التصميم تهيئية كان تصميم التجزئة وهاك التصميم التجزئة عنده دفتر التحملات، لماذا نعيد المباراة من جديد، لأنها راها مباراة، علاش تبدأ هذه المباراة من جديد، يمن أنذاك بتصريح المهندس المعماري، المواطن المغربي يمشي يبني وخاصة أن فتحنا المجال

من أجل أن الناس يقتنوا أكثر ذلك، وأذكركم السد المستشار المحترم بأنه المشكل ماشي أننا نضاعف عرضنا، ما كاين شاي عرض مقابل من أجل أننا نقتني هذه المباريات بشكل مباشر، رافضين أنهم يدير هذا العرض، يقترحون علينا صيغة واحدة هو البث الغير المباشر، فلذلك نحن ننتظر عرض ومستعدين تمام الاستعداد من أجل أننا نؤدي باش نقدم للمشاهد المغربي هذه المباريات وكونوا على استعداد أننا سنبدل جميع الجهود مع العلم انه هناك بعض القنوات التي ستبث هذه المباريات والتي جميع المواطنين يمكن لهم يشوفوها بشكل قانوني، ماشي بالطرق التي مع الأسف مقرصنة، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابه الواضح، ونشكره باسمكم على مساهمته في هذه الجلسة ومنتقل إلى السؤال الآتي الموالي وهو موجه إلى السيد الوزير المنتدب الذي الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول تفعيل دور المهندس المعماري في قوانين التعمير للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أبودوح، محمد كريم، محمد أبو الفرج، محمد العززي، محمد خير، الطاهر الفيلاي. الكلمة للسيد المستشار عبد اللطيف أبودوح.

السيد المستشار عبد اللطيف أبودوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين

الأخت المستشارة المحترمة

السيد الوزير

يعتبر قطاع التعمير والإسكان من القطاعات الحيوية الاقتصادية وأهمها تأثيرا اجتماعيا، ويعتبر المهندس المعماري قطب الرحي في تنشيط هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن بعض المهندسين المعماريين يبقى دورهم باهتا في تتبع الأشغال والحصول على وثائق التعمير، ويبقى المواطن وجها لوجه أمام الإدارات والمصالح المختصة بالترخيصات في السكن، سواء تعلق الأمر برخصة البناء أو برخصة السكن، يعني "بيريبي دابيتي" والسيد الوزير أنتم تعلمون كذلك أن - واعتقد أنكم سوف ستشاطرون الرأي - أن بعض المهندسين المعماريين أفرغوا من محتوهم وتحولوا لي مجرد إجراء لتوقيع التصاميم، في حين أن المهنة تقتضي وضع التصاميم وتتبع الأشغال والجانب القانوني كذلك

ويصبح بسيط ويصبح سهل باش يمكن للمنعش العقاري ما يكون شاي عنده الهم ديال وثائق التعمير وخصوصا هذا الشئ ديال الرخص، لأنه الأمر طبيعي وعادي، وماشي من المعقول أنه يصبح مشكل وهذه ظاهرة مختلفة حقيقة، ثم أنه هيئة المهندسين المعماريين يلعب دورهم الطلائعي الذي يجب عليهم أن يلعبوه، وبالمناسبة راه باقين مقلقين على قضية هذيك الوثيقة التي لازالت لم توقع لهم والتي تواعدوا في السنة اللي مضت بأنها ستتوقع فيما يخص تفعيل ذاك الشئ ديال المهنة ديالهم وعلاقته بهذا الشئ ديال الترخيصات وبتفعيل ملفهم ديال التعمير، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير

السيد الوزير المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا الموضوع ديال التنظيم، إعطاء الصفقات مع الدولة أنا اذكر انه داز في مجلس الحكومة ويمكن يدوز إن شاء الله في أول مجلس للوزراء يعني تقدمنا به. العمل مع المهندسين المعماريين ومع الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين هذا عمل قريبا يومي معهم ووصلنا لأشواط ايجابية جدا يعني في هذه السنة الأولى ديال الحكومة تقدمنا معهم وحضرت معهم في آخر اللقاء ديالهم كان في مكناس وقدمت الحصيلة وأعطت برنامج عمل في إطار هذا التعاون اللي محكوم على الدولة بفعل البرنامج الحكومي وشكل ومضمون البرنامج الحكومي الذي يعطي أهمية بالغة للقطاع الخاص، من المفروض علينا انه يكون مكان المهندس المعماري مكان استراتيجي في المقاربة اللي راه احنا سنبنينا، وهذا بالفعل الذي واقع الآن، يعني هذا المجال أنا متفق معك على طول موضوع الترخيص، هذا موضوع مرتبط بقانون ونحن نتفق على انه القانون اليوم أنبت بعض محدودياته بحجة انه الترخيص أصبح في بلادنا وحدة من الروافد التي تنفع حتى للبناء العشوائي بحجة انه الترخيص في بعض الحالات يستمر 6 شهور وسنة واحنا متفقين وراه كانت مناسبة لبعض المستشارين أنهم مشاوا يضطلعوا على واحد الحالة التي نعتبرها نموذجية وما نتمنى أنها تنخرط فيها كل الجهات، التي بموجبها أصبح اليوم في بلادنا يمكن أن نؤكد إذا اجتمعت العزائم ديال كل الإدارات، لان التعمير راه ماشي الوكالة الحضرية، الوكالة الحضرية حلقة ضمن الحلقات الأخرى، إذا اجتمعت العزائم

لكل البنائيات من صنف 3 يعني ثلاث طوابق والبنائيات الأخرى اللي أقل، والبنائيات الكلى أعلى هذيك تمشي في المسطرة العادية، معنى أنهم بحكم هذا القانون إن شاء الله اللي راه احنا متقدمين فيه ممكن له يحدث أولا واحد تبسيط كبير جدا في المساطر وثانيا نرجع الهمة والدور الاستراتيجي اللي خص من المفروض أن يلعبه في منظومة الترخيص وفي منظومة متابعة مجال المهندس المعماري في القطاع الخاص، في انتظار استصدار كذلك هذا القانون نشغل مع وزارة الداخلية في الآونة الحالية من اجل أخراج دورية مشتركة ترجع وتعطي وتؤهل المهندس المعماري من القطاع الخاص بأن يلعب دورة المحوري، ولكي يبقى.

يعني لم يبق مرتبط بهذه حرية التعاقد التي أعطت التجربة انه ما كنا نلجا لها شاي ونكتفي بأبسط ما يمكن أن نلجا إليه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار

السيد المستشار عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيد الوزير المحترم على إجابته، حقيقة في الواضحة وقد عودنا السيد الوزير من خلال أجوبته في داخل قبة البرلمان أو في داخل اللجان على الصراحة والوضوح والتبسيط كذلك وهذا هو الغاية والأساس. السيد الوزير، أنا في إطار التعقيب أريد أن أؤكد أنه هيئة المهندسين المعماريين وخصوصا كنتم معهم في اللقاء الأخير في مكناس باقي كايين هذا لهم مطروح بحدّة، ويتحس حقيقة بواحد النوع ديال الغبن، بحيث يبقى دورهم ماشي هو الدور اللي خصهم يلعبه وهم حاسين به، وكفاءات التي يتوفر عليها الوطن، انتم عارفينها، وعارفينها الجميع بأنها مهمة ومهمة جدا، وفي إطار السياسة ديال السكاك الحالية وديال الحكومة كايين الحضور القوي ديال التنمية وواحد الدينامية فيما يخص بشكل تلقائي في إغناء هذا الطرح وفي تطويره، فالإشكال الذي لازال مطروحا وأنقل لك بكل أمانة ما يحس به المنعشين العقاريين وكذلك بقية المواطنين، هو هذا الموضوع ديال فيما يخص هذا الشئ ديال Permis d'habiter لا مابين الوكالة ولا مابين الجماعات المحلية، وكيبتخلق بعض المرات عراقيل التي هي وهمية، الشئ الذي يعرفل طرح ديال الحكومة والرغبة اللي كايينة في النماء وفي التطور، فلهذا اجتهادكم وطموحنا هو هذا الموضوع يصبح واضح

البيئة لاعب فعال في هذا المجال، إذ كيف سنتمكن من استقطاب 10 ملايين سائح وبيئتنا متدهورة، وكذلك تنظيم كأس العالم، كذلك جميع البرامج الوطنية، البيئة فيها لاعب أساسي، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة السيد أحمد المرابط، كاتب الدولة المكلف بالبيئة.

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير -

السيدات والسادة المستشارين المحترمين في البداية أثير الاتفات إلى.. غائب.. ما غائب شاي فاين ما كاين شي مشكل حاصل من مشاكل البيئة نحن متواجدين، إشكالية البيئة التي تعرضتم إليها سيادتكم نحن نعرفها ونلمسها ونعيشها ونحاول ما أمكن نخليو كل الفاعلين يعيشونها معنا، والحمد لله المغرب اليوم يتوفر على برنامج عمل على المدى القريب والمتوسط والبعيد ونحن منخرطين حاليا في سياسة ترجمة برنامج ديالنا على المستوى الجهوي، بداية أولا في الدار البيضاء الحسيمة - مكناس - سلا هاهي جايا وجهات أخرى احنا جايين إن شاء الله وتعالى باش نترجم هذا البرنامج على المستوى الجهوي..

لاحظت واحد النوع من التباين مابين السؤال الذي وصلني والسؤال الذي أقيتموه، ولكن ما فيها باس الذي يمكن أن أقوله هو انه باش يمكن لي أن أجيب على السؤال بالطريقة التي أقيتموها خصني نجلس معكم ونعرض عليكم أولا اشنو درنا واشنو غادي نديرو..

أنا مستعد كما قلت في لبرلمان باش نجني عند اللجنة في أي وقت تريدونه، أنا رهن إشارتكم باش نجلس معكم ونقول لكم كل ما تريدون، أشنو هي إشكالية الفعلية للبيئة؟ أشنو الاستعداد؟ هاكيفاش؟ ومنين يمكن لنا نشوف الإمكانيات؟ فعلا تدهور البيئي يكلف البلد غالي، وإمكانية المغرب إمكانية متواضعة وباش يمكن لنا نعالج إشكالية البيئة بالزيادة في الميزانية راه حاليا تقريبا لا يمكن، خصنا نقلب على آليات تمويلية أخرى، واحنا كنقلب عليها وعند اقتراحات قدمناها إلى مجلس الحكومة وغادي نصيها عليكم. غير اللي كان، الشي اللي قلتم على تواجد فاعلين آخرين في الساحة هذا يتلج صدورنا، هذه مسألة على شكل مهم جدا ونحن نتمنى أن يشتغل كل المغاربة في البيئة على اعتبار أن البيئة بيئة الجميع، ففعلا لما كنعشوف التلفزة هذه الأيام وكنشوف الجرائد ووسائل الإعلام، كاين واحد الاهتمام

ديال كل المكونات ديال الترخيص كيمكن في بلادنا اليوم نجزم أن الترخيص ممكن تعطى في 3 أيام. إذن ماشي مشكل قانون، ماشي مشكل... بالنسبة للقانون، مشكل ديال اشخص، مشكل ديال انخراط، مشكل ديال مواطنة، من اجل دعم أولا الاستثمار وثانيا من اجل تجاوز المشاكل العميقة التي تعرفها بلادنا في مجالات السكن الغير اللائق وما أدراك من السكن الغير اللائق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالبيئة حول ضرورة تدبير الموارد البيئية للمستشارين المحترمين السيدان: فوز بن علال ومحمد كريمة. الكلمة للسيد المستشار فوزي بن علال.

السيد المستشار فوزي بن علال:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين

لقد تزايد اهتمام المجتمع الدولي بإشكالية البيئة مما جعلها تحتل موقعا مميزا ضمن النقاشات والسياسات الاستراتيجية للتنمية، وقد فرض هذا التموقع عدة عوامل من أهمها التدهور البيئي، وكذلك تكاثر البؤر.. ومن المعلوم السيد الوزير أن المغرب كباقي الدول العالم عرف تضررا ملموسا للبيئة نتيجة أولا للتزايد الديموغرافي، توسع المجال الحضري، عندك التصحر.. و.. إلى آخره.

هنا افتح قوس قوس السيد الوزير وهو اننا نلاحظ انه أولا نلاحظ غياب الوزارة في المجال البيئي. وتقوم بدورها مؤسسة محمد السادس للبيئة، لان هذه المؤسسة تقوم بالدور الفعال وإعلاميا وفعليا وتحسيسيا كذلك، ولهذا نلاحظ السيد الوزير بأن هذا الغياب أظن أن له مبرراته هذا أولا، ثانيا بالنسبة لتساؤلنا السيد الوزير هو أنه لغاية هذه الساعة ننتظر إصدار آليات تشريعية لهذا المجال، آليات تشريعية واقتصادية وإعلامية، ولحد الآن ننتظر منذ وقت طويل والذي لمسناه هو انه دائما طبعا سوف نعمل، سوف نقوم بكذا وسوف... ولغاية هذا الوقت لم ير هذا المجلس الموقر أي اقتراحات بمشاريع التي ستطبق في المجال البيئي، وانتم تعلمون السيد الوزير بأن المغرب قادم على... عنده برنامج طبعا ل 10 ملايين سائح وأن وزارتك التي هي وزارة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة في البيئة:

شكرا، كما قلنا مشاريع القوانين، مشاريع مراسيم التطبيقية للقوانين التي صدرت عندنا جاهزة ماشي كلها ولكن الأساسي جاهز وستقدم في القريب العاجل، مشروع قانون لمعالجة النفايات الصلبة جاهز، ردود الفعل، استشرنا مع كل الوزارات مع كل القطاعات الحكومية ابدا ملاحظات مهمة، تمت الاستجابة لها، والأخذ بها بعين الاعتبار والصيغة النهائية أرسلت إلى الأمانة العامة للحكومة هذه واحد 3 أسابيع، فهذا القانون عنده ربما 15 العام، ولكن الحكومة تولى أهمية كبرى لهذا الجانب، وفعلا هذا القانون سيصدر، غير إذا سمحتم السيد الرئيس فقط أريد أن أقول فعلا البيئة يعني احنا كنا نأخذها بحال أستغفر الله - بحال... لا البيئة بحال.. وأشكر من ذلك يعني على اعتبار أن.. أهميتها لا في الدنيا ولا في الآخرة، الصور أنت كمسؤول اليوم قيمة واحد بأنه شر ذمة ديال وادي سبو الذي هو ملوث راه تحاسب عليه في الدنيا وفي الآخرة على هذا الأساس أنا مسرور أنه المجتمع المدني ولى كيغطي أهمية وأنتم كبرلمانيين وكمستشارين وحتى القطاعات الحكومية ولات كتعطي الأهمية للبيئة، غير اللي كان أنا أتفهم واحد المسألة، الأداء في الساحة موكول إلى للقطاعات أخرى من الحكومة ولكن ميزانيتها قليلة، لما كتقول لها علاش ما كاين شاي البعد البيئي في الميزانية كيقول لك وغالب الله راه الاولويات هي عندها أكثر من هذا الشيء، على هذا الأساس عندنا اقتراح ديال القانون اللي غادي يكفل له ديال خلق الصندوق الوطني للبيئة باش فعلا يمكن لنا نساعد الجماعات التي إمكانياتها محدودة اللي يمكن فعلا يمكن لنا المشاكل راها محصية ومعروفة، حتى الإمكانيات أشحال خص بالضبط وفيين وكل شي كاين.

وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، ننقل إلى السؤال الأني الموجه إلى كذلك السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالبيئة حول النفايات السامة المتبقية بعد عصر الزيتون للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، الميلودي ناصر، محمد هلال، محمد أبو السعود، عبد الصمد اعرشان، ميلود

بالبيئة، هذه راها مزيانة، راه هذا الشيء وخا يتحمل علينا وكيضربوا فينا مزيان، هذا كيغطي أن هناك اهتمام بالبيئة، لان فعلا عدم الاهتمام بالبيئة يعني عدم الاكتراء بالتنمية المستدامة، والتنمية المستدامة يعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون إهمال بحاجيات المقبلة بمعنى إنتاج سياسة التنمية بالاعتناء أو بإعطاء الأهمية للبعد البيئي هذه مسألة أساسية ومهمة، المغرب بدأ يهتم بسياسة البيئة 1979، لحد الآن الأداء كاين، كاين واحد النوع من لا أقول القصور، ولكن كاين واحد واحد النوع من العمل الذي لم يرق إلى المستوى المطلوب، ولكن يمن لي أن أقول أولا بأن كان غياب للقوانين، حاليا المغرب يتوفر على ترسانة من القوانين مسألة أساسية جدا، وهذه من منجزاتكم في الدرجة الأولى، ثانيا هناك مشاريع المراسيم التطبيقية موجودة وستعرف في القرب العاجل، هناك مشروع لقانون لمعالجة النفايات الصلبة وهذا مهم جدا وما نتمنى أن تكونوا معنا من أجل استصدار هذا القانون حتى نستطيع فعلا مباشرة معالجة النفايات بشتى أنواعها وأشكالها كما قلت السيد الرئيس يعني الجزء الأكبر تقضى، نحن رهن إشارتكم باش نجني عندكم فعلا، باش نقول اشنو مطلوب منا جميعا، وشكرا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، هناك تعقيب للسيد المستشار السيد محمد كرمين.

السيد المستشار محمد كريمين:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد كاتب الدولة على هذا الجواب، حقيقة سؤال الأخ فوزي بن علال ما كان شاي كيقتصد به الذي جنتم به، ولكن الذي هو أساسي ومهم هو الترسانة القانونية التي تكلمتم عليها، ولكن احنا كنشعر بأن هذه القوانين وهذه مشاريع القوانين الذي تقدم بها مجلس النواب ومجلس المستشارين هي بالنسبة لكم مهمة وخصها تكون مهمة، ولكن واش بالنسبة للحكومة هذه المشاريع مهمة، لان هذا هو... لان الحكومة ثبتت وجودكم في الحكومة ككاتب الدولة كيهمشكم شيئا ما وهذا الجانب ديال البيئة هو جانب مهم وكبير بزاف، وظنيت بأنه خص... يمكن أن نساعدكم في هذا الشيء باش القوانين توضع من المجالس بزواج باش تدرسها لأنه بدون قوانين ولو تكون إرادتكم كبيرة وفعلا إرادتكم كبيرة ما يمكن لكم شاي توصل مباشرة، وشكرا السيد الرئيس.

الشجرة خاصة بهذا المحيط. ولكن هذا لا أننا سنترك هذا جانب التلوث كما هو. لا يمكن أن نتركه نهائياً.

عندنا الآن عمل نموذجي على مستوى تاونات، ثم سنبدأ عملاً نموذجياً كذلك في نواحي عين تاوجطاط. فعلا هذه الوحدات الصناعية هي التي أبرزت وجود مدى خطورة مادة المرجان هذه. في هذه المرحلة الآن نحن أخذنا منحى متواضعا جدا، وهو أن المهم هو أن نحاول ما أمكن أن لا يذهب ذلك المرجان إلى الأودية، وسنعد بعض الأماكن ليفرغ فيها حتى يتبخر. ولكن هناك، ليس عقدة، وإنما عمل مع بعض الهيئات الدولية. نحن بصدد تهيئ أو بصدد البحث عن أحسن السبل وأرخصها.. يجب علينا معاينتها، وسيكون عندنا خبراء مغاربة وخبراء أجانب حول هذه القضية يوم 15 من الشهر المقبل بحول الله وقدرته.

أريد فقط أن أقول إن التقنيات الناجعة لمعالجة هذه المادة تتطلب نفقات كبيرة جدا، فأرخص التقنيات هي تقنيات التبخر، لكن هذه تتطلب مساحات شاسعة كبيرة: تاونات مثلا تعطي 80 ألف متر مكعب.. يعني تتطلب مساحات كبيرة جدا.. هذه المسألة نحن بصدد دراستها دراسة ناجعة، ولا أقول أننا سنلقى الحل 100٪، ولكن أظن أنه من هنا إلى 3 سنوات.. أنا أقول 3 سنوات.. لأن هذا شيء.. سنرى.. لأن معالجة هذه النفايات قد تتطلب زيادة درهم أو درهمن في ثمن اللتر من الزيت، أو ينقص ذلك المبلغ من أرباح منتجي الزيت. المعالجة لن تتم بون تكاليف، يجب أن نكون واقعيين. فالطي علينا نحن هو أن نأتي بالتقنيات التي تلائم إمكانية المغرب وتلائم جو المغرب، وسنجمع الفاعلين، والقوانين موجودة..

أما بالنسبة للمحطات الجديدة التي ستقام فسأطلب إقامة الأحدث، وشراء آليات معالجة هذه النفايات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد كاتب الدولة. هناك تعقيب لسيد المستشار، لكم لكلمة.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

هو، بكل صراحة، السيد الوزير، الهدف من طرح هذا السؤال هو أن هذه الظاهرة كثرت وتزايدت. وأنا أتفاجأ من خلال جوابكم، معالي الوزير، عندما قلت لكم أننا سنلحق الحل لهذه الإشكالية إن شاء الله خلال ثلاث سنوات.. أنا أظن أن هذه.. بما أن هذه النفايات سامة، وأنتم تعترفون بهذا السيد الوزير.. أنا أظن أن هذه حالة

عفوت، عبد القادر البريكي. الكلمة للمستشار المحترم احمد الكور..

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

لقد من الله على بلادنا هذه السنة بإنتاج وفير من الزيتون، مما جعل الوحدات الصناعية ومصانع الزيت تشتغل بشكل ملفت للنظر، والحمد لله.

لكن الملاحظ - السيد الوزير - أن مجموعة من الوحدات الصناعية في مختلف الناطق التي تعرف جني وإنتاج الزيتون استغلت سكوت الحكومة وضعف أجهزة المراقبة، بحيث أنها تقوم بتفريغ النفايات المتبقية بعد عصر الزيتون في الأودية وعلى جنبات الطرقات، تلك النفايات التي تسمى بـ"المرج" أو "المرجان" تعتبر مسمومة ولها انعكاسات وخيمة على الطبيعة بما فيها الكلا لفائدة الماشية، وكذلك على الأراضي الصالحة للزراعة والماء الشروب، بحيث أن هذا المرج حاصر مناطق متعددة.

السيد الوزير، ألا تفكرون في اتخاذ إجراءات مستعجلة لمعالجة هذه الظاهرة التي استفحلت كثيرا في هذه الأيام؟ وما هو البرنامج الذي تعتمرون القيام به لتدارك الموقف؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة في البيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان المستشارتان، السادة المستشارون،

بالنسبة للمرجان هي من الناحية الكيماوية جزيئات تحتاج إلى الكثير من الأكسجين، وبالتالي لما تفرغ في الماء، تأخذ الأكسجين قبل الكائنات الحية فتقضي على كل ما هو حي في الماء كذلك بالنسبة للتربة. فهي مادة خطيرة جدا، يعني وصفها بالمواد السامة.. فعلا مواد سامة.

لكن الزيتون.. يعني مهم بالنسبة للمغرب ومهم بالنسبة لنا جميعا. زيت الزيتون لا يمكن لنا أن نستغني عليه، ونحن نفكر في أن نقترح على كل الفرقاء أن نعمل مهرجانا متوسطيا للعناية بالزيتون لنؤكد أن هذه

كنا احنا اللي كنتذاكر على البينة كنا كنفولها على مستوى الجماعة كانوا كيضحكوا علينا، كيقول لك اشنو هذا الشي، لكن لما شافوا البهائم تتضرر، وشافوا الفلاحة تتضرر، وشافوا الماء يتضرر... الخ

أه هذا الشي راه عيان، فدابا قلت، الشي كيقول أودي راه الحكومة غدا.. الحكومة عندها برنامج واضح متكامل، عندها مخطط فيما يخص معالجة جميع النفايات، السائلة الصلبة، الغازية، الخطيرة، الاستشفائية، لكن نكون موضوعيين، فكايين مخطط ولكن مخطط في الزمن، احنا عندنا أمكانية متواضعة ولكن فعلا كنفول لك راه يمكن نتغلب على هذا المشكل، وخي الإمكانيات متواضعة إذا توفرت الإرادة الصادقة لا يمكن لنا أن نتغلب عليها، بحال الحل اللي قلت ديال أماكن التبخر، حل ناجعة، ولكن خص مساحة كبيرة، خصو شروط، خصك كذا، واش ما كايين شاي شي طرقت أخرى، أنا هنا كنفول كايين طرقت أخرى، احنا كنبحت عليها ماشي بوحدنا مع الناس اللي مختصين، وانتم كذلك ستشاركون معنا لما نقول لكم هو نحاول معكم باش نعممه، هذا الحل نعممه على المستوى الوطني، وشكرا، لكم مرة أخرى على انتباهكم لهذا الموضوع لأنه فعلا موضوع مهم جدا، خاصة وأن زيت العود راه المغاربة كيبيغوه، ما يمكن لهم شاي يتخلوا عليها، وهي مادة.. أنا كنفول خصنا ندير مهرجان متوسطي لزيت الزيتون، شكرا. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة على مساهمتكم في هذه الجلسة، وعلى كون زيت الزيتون انتقل إلى قطاع الفلاحة، انتقل إلى الأسئلة الأنوية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية، للإشارة السؤال الأنوي الأول من هذه الأسئلة مطروح على السيد الوزير التزام بوحدة الموضوع لذلك اعتقد أن هناك 3 أسئلة، استأذن المجلس بطرح هذه الأسئلة قبل الاستماع لأجوبة السيد الوزير عليها.

السؤال الأول الأنوي حول انتشار الفران بأقاليم سطات وخريبكة للمستشارين المحترمين السادة: حسن أبو العز، محند صالح اقميزة، مصطفى توما، احمد الشينتي، محمد المنصوري، عبد اللطيف استنبولي، عيد الله خنونا. الكلمة للمستشار المحترم السي مصطفى.. أه السيد المستشار لكم الكلمة.

استعجالية، لا يمكن لنا أن ننتظر ثلاث سنين لكي تهبي الحكومة راسها باش يلقي حل لهذه النفايات، ألقوا لنا حل مستعجل الآن، لأن الذي جعلنا نطرح هذا السؤال وهو العديد من المناطق المغربية من مناطق المملكة باقي تتشرب الماء من البئر، باقيين يتشرب من الآبار، وأنا بصفتي كمنتخب وفي المنطقة التي أتشرف أي أمثل منطقة التي هي تنتج واحد شي كبير ديال الزيتون، هذه الظاهرة هذه قطب على منطقتنا، قضت عليها واحنا كمنتخبين نتلقى كل يوم واحد العديد من الشكايات من المواطنين، ولهذا معالي الوزير، فعلا كايين وحدات صناعية التي اجتهدت وقامت بتطوير معاملها أو كل كل تحديث بعض المعامل بخلق ما يسمى "باللي شيشوا" أي التدخل الاصطناعي، احنا أسيدي اللي بغى يصنع لنا ما نأكل خص يدير هذا الشي، ماشي يصنع ما نأكل ويعطينا ما يقتلنا، ايل غادي يصنع لنا الزيت باش نأكلها ويقتلنا من بعد أبلاش.

ولهذا معالي الوزير كل ما أتمناه أنا ما نطول شاي عليكم، كل ما أتمناه منكم أن تسهروا على مراقبة صارمة وميدانية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد لمستشار محترم، لكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة في البينة:

السيد المستشار المحترم

أعطيت 3 سنين وقتلم بزاف، خص الحكومة تلقى الحل دابا، راك أنت مغربي وأنا مغربي واحنا كنعرف بعضنا، وهذا المهرجان كان من التاريخ والي الآن لازال كايين، إذا قلت لك 3 سنين حاولت ما أمكن نكون موضوعي وعملي، العام جاي سنحاول أن نلقى أرخص التقنيات.. تقنيات موجودة... .. تحل لك اللي بغيت، لا يمكن لنا أن نخلصها، لأن خص واحد 4،3،1، دراهم في اللتر، ما يقدر وشاي يخلصها، يخليوها المنتجين من ربحهم، نزيدها على المواطن، فنكون موضوعيين، أنا كنفول لك احنا فعلا كندرس الموضوع بجدية وسنحاول ان نلقى أرخص السبل، من هنا سنة، سنة ونصف سيكون لنا هذا الحل، ذاك الساعة خصو تيعمم، واش كتظن فعلا لما يتعمم خصويعني بين عشية وصحاها، فإذا قلت 3 سنين، أنا متقاتل جدا، ولكن بلا مساعدتكم، وبلا معاونتكم، هكذا بهذا الشيء بانثارة المشاكل، وبالوقوف معنا راه ما نوصل لوالو، واشنو خلى هذه التساؤلات تكثر، لأنه فعلا انعكاسات السلبية ديال هذا المهرجان ولاوا الناس كيشوفوها، لما

هذه الظاهرة الخطيرة التي استفحلت في الأونة الأخيرة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هناك سؤال مرتبط بهذه المواضيع يتعلق بمحاربة قفة لتتسار لفرن للمستشارين لمحترمين لسادة: لصولحي بوزكري، محمد بوشعيب، محمد لمنصوري، لحمد لمنصر، ليراهيم فضلي، محمد عذاب، عبد لقلتر نور لزبن. لكلمة السيد لمستشار لصولحي بوزكري.

السيد المستشار الصوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس

السيدات الوزراء

السادة المستشارين

السيد الوزير

هذه الآفة، يمكن لي أن أسميها آفة، رصدناها منذ سنة أو أكثر بأقليم سطات وتحديدًا مناطق البروج، وقد طرحنا هذا المشكل وأثرنا بحددة على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى الجهوي، وفعلا تلقينا تجاوب مع ممثلي قطاع الفلاحة على الصعيد المحلي والإقليمي، من خلال حضور للموارد يتوفرون عليها، وكذا من خلال إمكانيات الأدوية الموجهة إلى هذه الآفة، هذه الآفة التي حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا وصلت إلى 450 غار في الهكتار، هذه الآفة... آه، هذا الصنف من الفئران يمكن أن ينقل 60 كلم في الليلة، ويمكن أن يخزن ما يفوق من 10 كيلوديال السنايل.

فإذا أخذنا مساحة 100 ألف هكتار أو 200 ألف هكتار، لأن الأمر يتعلق بأقليم وجهات، وضربناها في 450 نصبح أمام ملايين، فإذن هذا أصبح آفة تتعدى خطورة الجراد، الجراد الذي نعرقل آفة دولية ولحسن الحظ أن الإمكانيات والتطبيقات تتوفر عليها البلدان لمقاومته عن طريق الأدوية والطائرة إلى غير ذلك. أما الأمر ما يتعلق بالفأر والذي ينبغي أن يعالج غارا، غارا، غارا، أي بالوسائل التقليدية البشرية، المشكل الذي نواجهه أو واجهنا، السيد الوزير، وهو صعوبة تعبئة المواطنين للعلاج، مع فرض توفر المواد السامة، بحيث أن المواطنين يصعب تجنيدهم وتعبئتهم لمعالجة هذه الآفة، لأن هذا المواطن يتوفر على هكتارين، والمواطن الآخر يتوفر على 10 والآخر يتوفر على 100 والآخر غير حاضر، والآخر يرفض فمن هنا صعوبة تعبئة المواطن بكيفية جماعية للتصدي إلى هذه الآفة، ثم الصعوبة الأخرى وهي أنه غياب واحد

السيد المستشار مصطفى تومة:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

إخواني المستشارين المحترمين

تعرف منطقة جهة الشاوية وريديغة انتشارا واسعا للفئران مما يضر بالمنطقة الفلاحية، الشيء الذي يهدد المنتوجات الزراعية والفالحة والخضروات ويمكن القول أنه رغم قيام وزارة الفلاحة بتوفير بعض الأدوية، إلا أن كمية ضئيلة جدا مقارنة مع انتشار هوة الفئران، من هذا المنطلق نود السيد الوزير نسألكم لماذا لا تقوم الوزارة بتخفيف نسبة مهمة وكافية من الأدوية وإيجاد طريقة ناجعة لمحاربة هذه الظاهرة للقضاء عليها حتى يتمكن الفلاحين من الاستفادة منها والاطمئنان على مدخولهم الزراعي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الآن السؤال الثاني موجه إلى نفس السيد الوزير حول ظهور الفئران بالحقول للمستشارين المحترمين السادة: احمد التويزي، محمد البناء، عبد العزيز القريعة، ادريس الراضي، حسن زهيرن محمد النماوي، محمد أمهال. الكلمة للسيد المستشار التويزي.

السيد المستشار أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

أختي المستشارة، إخواني المستشارين

السيد الوزير

استبشر الفلاح المغربي خيرا ببداية هذا الموسم الفلاحي، حيث كان بإمكان أن يكون هذا الموسم نهاية سنوات الجفاف التي تتالت على الفلاح، ولكن هذا الأمل الذي كان يراود الفلاح، أصبح بين عشية وضحاها في الماضي لماذا؟ لأن المناطق المزروعة الآن بالخصوص في هذه الأقاليم واذكر بالخصوص جهة مراكش - تانسيفت - الخوز حيث إن أعدادا هائلة، واحد الخطورة كبيرة جدا من هذه الفئران في الحقول أصبحت تفتك بالمحصولات الزراعية، وباتت وكذلك كايين إشارات كذلك من وزارة الصحة على أن هذا النوع من الفئران أصبح يشيع عدد من الأمراض داخل الفلاحين.

وبالتالي نسألكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي تتوى وزارتك القيام بها المساعدة الفلاح على محاربة

تمت إلى غاية منتصف شهر يناير 2004، معالجة 211.000 هكتار على الصعيد الوطني مثلا هناك 72.000 هكتار على صعيد إقليم آسفي، 60.000 بخريبكة، 40.000 بالقلعة، 21.700 بسطات، وجدة 10.000 هكتار وجدة 10.000 هكتار إلى غير ذلك، وأبين بهذه الأرقام.. إذن كما أبين بهذه الأرقام.. لدي أرقام لكل هذه الأقاليم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات، عمليات الاستكشاف المكافحة مازالت مستمرة حاليا في كل الأقاليم المتضررة من المملكة، إلا أنه يجب التذكير بأنه لا يمكن من الناحية البيولوجية القضاء بصفة نهائية على هذه الآفات، ولكن يمكن احتواؤها والحد من انتشارها بواسطة الطعوم المسمومة التي يتطلب تحضيرها عددا كبيرا من اليد العاملة وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقاية العمال والمستعملين الفلاحين من خطر التسمم.

وأشاطر الرأي السادة المستشارين الذين قالوا بأن الوزارة أو الحكومة لا يمكنها إلا أن تقوم بمساعدة الفلاح، لأن في هذه الحالات يجب تعبئة جميع وليس الفلاحين، وليس الملاكين فحسب لأن هذه آفات يجب تعبئة الجميع وهذا ما كان يجري الماضي، ومن أجل هذا.. ونتفهم كذلك الصعوبات التي نواجهها لأن كما قال السيد المستشار الصوالحي أن هناك بعض المزارعين إما غائبين أو لا يهتمون، فمن أجل هذا قامت الوزارة باتصالات مكثفة مع المنتخبين والسلطات المحلية ومصالحها الخارجية لمحاولة التعبئة.

قضية المقارنة مع الجراد فأولا صعب علينا ولأنه بصراحة الجراد لا يتطلب اليد العاملة الكثيرة، وإن أردت أن استعمل واحد شوية ديال الهزل نقول لك خرج لي هذه الفئران إلى برا ونعالجهم كما نعالج الجراد، ولكن مع الأسف هذه فئران تحت الأرض، ويجب لأبد أن نضع الطعم المسمومة أمام كل غار أو على المساحة كلها، فتنقى التعبئة المكثفة التي أريد أن نتعبأ إليها جميعا لا المنتخبين ولا الحكومة تبقى هذه التعبئة الشعبية هي التي ستساعد على القضاء على هذا مع بطبيعة الحال مع توفير الطعوم المسمومة من طرف المصالح، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، هناك تعقيب للسيد المستشار أبو العز لجم الكلمة.

منهجية لعلاجه بكيفية دقيقة في جميع المساحات التي يتواجد فيها، بحيث خص واحد الخريطة وواحد الرسم أنه هذا اليوم نواجه هذه المساحة، وغدا نواجه هذه المساحة، حتى يكون لنا اليقين في الأخير أننا عالجت جميع المساحات التي يتواجد بها هذه الآفة، لذلك - السيد الرئيس - نحن نعتقد أن الأمر يتجاوز قطاع الفلاحة والأمر يهم السلطات العمومية الوطنية وعلى الصعيد الحكومة.

ولذلك نطالب أو نسالكم ألا تفكرون في أن يعالج أو أن يتم التصدي إلى هذه الآفة بنفس التنظيم وبنفس الإمكانيات التي تواجه بها الجراد ولا يمكن أن نبقي على إمكانية المواطن وإمكانية قطاع الفلاحة لأنها النتائج ستبقى محدودة.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية للجواب.

السيد محمد لعصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة، السادة المستشارين،

أولا فعلا أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال لأن بالفعل أدى - وهذه ظاهرة لا يمكن إنكارها - أدى توفر الغطاء النباتي خلال السنتين الماضيتين نتيجة الظروف المناخية الملائمة إلى انتشار واسع للفأر، فأر الحقول أو الفأر الأشهب في عدة أقاليم ويعتبر هذا الفأر من أهم أنواع قوارض الحقول الضارة بالمزروعات بالمغرب.

وأمام هذه الوضعية قامت المصالح المختصة للوزارة بعملية الاستكشاف في مختلف أقاليم المملكة منذ شهر يونيو 2003، وتم رصد تواجد هذا الفأر بكثافة عالية في كل من أقاليم قلعة السراغنة، سطات، مراكش، الصويرة، آسفي وكذا بالمنطقة الشرقية، كما تم رصده بكثافة متوسطة في مناطق أخرى خاصة بأقاليم اخريبكة - بني ملال - تزنييت، أكادير، كلميم.

ولحماية المحاصيل الزراعية والحد من انتشار هذه الآفة شرعت هذه المصالح منذ شهر أكتوبر 2003، في إجراء عملية للمكافحة في جميع المناطق المتضررة اعتمادا بالأساس على استعمال الطعوم المسمومة ولهذه الغاية تم توفير 800 قنطار من هذه الطعوم وتوزيعها على المناطق المتضررة، ورغم التساقطات المطرية التي عرقلت عملية إعداد الطعوم وولوج الحقول، فقد

البيولوجية، لان حتى الطرق، هذه السموم أو الطعم المسموم كما قال السيد المستشار المحترم، على أنه مواد سامة، إذن ماشي غادي نداويو غادي نقتل فأر، ولكن بالنسبة لهذه المواد السامة اللي فيه، يمكن مثلا مع سقوط الأمطار أو بالسقي أنه يمكن يدخل كل النهار يمكن يدخل المياه الجوفية ويؤثر بسرعة على صحة المواطن، كذلك هذه العمليات التي تقوم بها وزارة الفلاحة، لم نقل إنها لم تقم، ولكن الإمكانيات التي تقوم بها، هذه الآلاف الهكتارات التي حاولت ما أمكن وزارة الفلاحة بالإمكانيات التي هي ضعيفة متواجدة لدى هذه المديرية التي هي مكلفة بهذا الموضوع، هذه الآلاف الهكتارات راه ما غادي شاي يخليو راسنا من النسب، لأنه إذا درنا 42 ألف هكتار وخلينا غير 5 أو 10 أو 2000 أو كثر هكتار احذاها ما درنا والو.

هذه هي الإشكالية ديال هذه المصيبة ديال هذا الفأر، لأنه خص تكون استراتيجية حكومية واضحة لمحاربة... كما قال السيد المستشار لمحاربة وإيادة هذا الفأر الضار، وتكون متابعة يومية. لماذا؟ لأن إذا قلت بان في هذه المنطقة وخليناه كما قال كيدير 50 أو 60 كلم في النهار، راه تقتله هنا ويمشي إلى مكان آخر. نتمنى على أن الحكومة تكون واعية، وانتهم السيد الوزير، أتمنى أن تكون واعية بخطورة هذا الموضوع، الحكومة يجب أن تكون واعية بهذا الموضوع، وان تجند جميع الإدارات لمحاربته وحتى بعد - كلمة واحد - على أن كاين وزارة الصحة تقول على أن كاين أمراض تتقل من طرف هذه الفئران، لان خص قتلها وجمعها وحرقتها إذن هذه آليات لا بد من الحكومة أن تنظر إليها بكل شجاعة وبكل جراءة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد المستشار الصواحي بوزكري.

السيد المستشار الصواحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

نشكر السيد الوزير على جوابه الواضح الذي جاء به وعلى الجهود الذي تقوم به وزارة الفلاحة لمحاربة هذه الآفة، ولكن مرة أخرى راه نتقول أن هذا الأمر يفوق قطاع وزارة الفلاحة، مرة أخرى أريد أن أخطب السيد الوزير ومن خلاله الحكومة بأن هذه رها آفة وراه أنا مثلتها بخطورة الجراد، الجراد سهل التصدي له بالوسائل التقنية المتواجدة، أما الآن كما قال السيد

السيد المستشار حسن أبو العز:

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم ولكن الأدوية غير موجودة، الفلاح كيمشي كيغطيوه 4 ديال الحبات وكيجيب لا كارط ناسيونال ديالو وصيجني عليها، هذوك الحبات كيديهم كيزرعهم ماكحطهم شاي في باب الغار، إذا جاب الله جاب الشتاء هذاك الماء غادي يفزك ذاك الحبات وغادي يمشي للأبار وغادي يمشي للأودية وغادي نشربوه وغادي يولي يمشي التسم كبير غادي يولي خطر على اسميتو... وخصوصا هذا الفأر - السيد الوزير - أنتم تعلمون بأنه يلد 7 مرات في العام ويولد من 9 إلى 10، ويحفر 80 سنتيم في مطمورة، كيدير مطمورة ديال الخزن، هي في الحقيقة ظاهرة خطيرة وكثير بالنسبة للشاوية ودرعة، بالنسبة للشاوية، الشاوية هي مطمورة المغرب، هي التي تنتج الحبوب ودابا وخص هذه المناطق اللي يحفظها من هذا الفأر راه دابا ما بقات شاي، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد المستشار السيد التويزي

السيد المستشار أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

في الواقع المشكل ديال الفأر ديال: الحقول فهو مشكل خطير ونحن واعون بان وزارة الفلاحة واعية بهذا المشكل، ولكن متفق بأنه لا بد أن تكون هناك انخراط ديال السلطات العمومية كاملة كما قال السيد المستشار، لان هي آفة راه لما قارنها السيد المستشار بالجراد، غير قارنها من ناحية الخطورة ومن ناحية الإمكانيات التي تعطي لمحاربة الجراد، وبالتالي فما شى غير... هما الأسباب ديال انتشار ديالو، أسباب انتشاره خص الحكومة أو خص السلطات العمومية تبحث عن الأسباب التي جعلت هذا الفأر ينتشر بهذه الكمية الكبيرة جدا، مع أن هذا الشيء كيخلع، إذن هذا انتشار الأسباب ليست هي موسم الفلاحي أو الطقس كذلك..

خصنا نشوف في البيئة اللي هي يمكن من التوازنات البيئية، لان كاين سلاسل غذائية شي يأكل شي، كاين الفأر، كاين واحد العدد ديال المسائل التي تكون واحد التوازن البيئي في منطقة معينة وبالتالي فان هذه الكثرة، فيكون على يقين - السيد الوزير - ان هناك خلل في التوازنات الطبيعية اللي خص الحكومة تبحث على هذا الخلل فين، أش من مستوى، في السلسلة التي بها هذا الخلل باش يمكن أن نحارب هذا الفأر بالطريقة

400 قنطار أخرى موجودة ونحن مستعدين نزيد في هذه الأمور، مستعدين نقوم بالتأطير، لأن ما يمكن لنا شاي نعطيو كذلك مواد سامة وصعبة للمواطن مباشرة ويتعامل بها.

ولكن كذلك يتظهر لي بأن ما خصناشاي نطلب اللي هو مستحيل، يبقى - أنا متفق وأنا مقرران في الأسبوع المقبل سأزور بعض من هذه المناطق ونشوف هي الإجراءات الإضافية التي يمكن لها تتخذ، أما قضية فأر الحقول وغير أن الفأر في البادية راه كلنا أولاد البادية ومنين طلعتنا، منين كنا صغار واحنا كنتنذكر، نذكرنا معايا كلكم لا اللي كيصيد، لا اللي كيمشي للحقول، ما كاين شاي شي حقل اللي ما كنعقواهاشي محفور بالغيران، إلا أن هذه السنوات ديال الجفاف كان قل شيئا ما، الآن عاود بدأ بتكاثر، ما خصناشاي نهول أنفسنا بأشياء اللي حقيقة ضارة وأنا اعترف بها، ولكن خصنا نعالجها وبتظافر الجهود، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، ننقل إلى السؤال الموالي وهو موجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول فرض تعاقدات جديدة متعلقة بالمناطق السقوية للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب الهلالي، عمار عبد الفتاح، محمد صالح اقميزة، أحمد السنيي. السيد المستشار الهلالي

السيد المستشار بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارين المحترمين السادة الوزراء المحترمين السؤال الآتي الذي أريد أن افسره الى السيد وزير الفلاحة، الأمر يتعلق بالمناطق الفلاحية وبالأخص المناطق المنظمة تحت قوانين الاستثمارات وبالأخص العمليات الإنتاجية كالشمندر وغيره.

السيد الرئيس، هذه المناطق المنظمة تحت قوانين الاستثمار تربط العلاقات ديال المنتجين مع السائل أو المؤسسات التصنيعية، هاته القوانين على طريقة عقود، وهاته العقود مبروطة بالقوانين العامة، تحفظ الحقوق للطرفين، وكذلك حتى التدخل ديال الإدارة الفلاحية، وهذا جاري به العمل، إنما في السنين الأخيرة أو في السنوات الأخيرة تبين - في بعض المناطق التي كان بها الجفاف - تبين على انه ظهرت عقود جديدة محلية تفرض على الفلاح أن يحافظ في الدورة الزراعية على فلاح الشمندر وتحرمه من حقوقه التي يخول له

الوزير خرج لي الفأر من الأرض ونداويه بكيفية الجراد، راه القضية والصعوبة في تعبئة المواطنين للتصدي إلى هذه الآفة.

أنا أريد أن أقترح على السيد الوزير أنه تعطى اعتمادات مالية للجماعات المحلية ويقوموا تحت مراقبة المندوبيات الإقليمية لمعالجة هذه الآفة أو تعطى اعتمادات مالية للمندوبيات الإقليمية التي هي تقوم بهذا العمل عن طريق اليد العاملة.

أما أن نبقي ونقول أنه يجب التعبئة، حتى أنا أقول يجب التعبئة، وعبأ المواطن أنت، تقول لك هذا عنده 100 هكتار ما كاين شاي، حينها، كيفاش أنا نداوي اللي عندي 2 هكتارات، وهذا عنده 10، علاش أنا نداوي بحالي بحالو، وأنا عندي غير واحد، راه خصنا نكون واقعيين، بالإشارة على الأمراض التي بدأت تنقل إلى البشر، هناك مرض توصلنا برسالة رسمية مصدرة "باب لبيتوسروس" إنا جاولت ولت نبحت على هذه أشنو هي "البيتوسروس" يمكن ألقيت المثال اللي يعافنا ولكن الآن هذه الحالة راها وصلت وعلى مستوى إقليم سطات إذن ها احنا فاين غادي توصل، راه الأمور خطيرة، لذلك أنا شد السيد الوزير وأنا شد الحكومة بأن تأخذ هذا الملف بجدية وبالخطورة الذي يستحق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير لكم، دقائق باش تعقب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

وربما سأفر عليكم لأن لم استعمل 6 دقائق، لأن راه في هذه العملية خصنا نكون واضحين، احنا متفقين راه كاين صعوبات ديال التعبئة، متفقين ان المواطن في العمليات اللي بحال هذه اللي عنده غير، كاين اللي كيتناقش في...، ولكن راه خصنا لابد واحد النهار، لأن راه غادي ندخل في مسلسل صعب أولا خص الإمكانيات ثم إذا أعطينا هذه الإمكانيات عدا علاش ما نعطيوشاي كذلك الاعتمادات باش نمشيو تحرث الأرض أولا باش نمشيو نحصدها، أولا.. احنا غاديين في هذا الشيء.

أنا كنقول بأن فعلا الكلمة استعملت من واضعي السؤال، ما تقوم به الحكومة لمساعدة الفلاح، وأقول إن من أول المساعدات هي توفير هذه الطعوم وهي موجودة، لما غضبت على 211.000 هكتار المعالجة راه استعملت فيها 261 قنطار ديال الحبوب السامة، من أصل 400 قنطار الموزعة على هذه الأقاليم، وكاين

النقص في كمية السكر إلى غير ذلك يتضرر منها الفلاح، فلنقادی هذا في انتظار توسيع المعامل فهناك إجراءات جديدة في هذه المناطق مثلا أن دكالة تقول بأن إلى تجاوز الحد ما أنا شي مفروض علي أنني نأخذ عليه بالثمن إلى هو مضمون من الدولة، عندنا كذلك في تادلة نفس الشيء، عندنا في ملوية أصبحت عقود متميزة وثانوية حتى يمكن أن تراجع حتى من طرف الفلاح إذا ما عجبوه شاي الشروط الثانوية، لكن أنا مستعد كذلك ما قال السيد المستشار أن استقبل بعض الفلاحين ونراجع هذه العقود إن كان فيها شيء ما ذكرته، لأن هذا ما توصلت به، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار

السيد المستشار بوشعيب الهالي:

شكرا السيد الوزير على سؤاله وتفهمه لهذه الشروط الجديدة، واحنا مستعدين في كل وقت باش نوصل للسيد الوزير المحترم هذه النماذج، ليطلع عليها بقرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك سؤال يتعلق بوضعية الكسابة للمستشار السيد محمد اخطور طلب تأجيل هذا السؤال، ونفس الشيء بالنسبة لتداول المبيد الخطير، طلب السيد المستشار تأجيل هذا السؤال، والرئاسة ستتخذ الإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي بالنسبة للسؤالين معا.

هناك استدرارك يتعلق بالمستشار السيد واهروش تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار أهروش:

السيد الرئيس....

السيد رئيس الجلسة:

ضياح الجزائريين من الذبائح المريضة بالأمراض المعدية للمستشار واهروش، ولكن هذا في الأسئلة العادية اللي هي ماشي أسئلة عادية، باقي ما وصلنا لهاشاي. تفضل ألسي اهروش

السيد المستشار حسن واهروش:

شكرا

السيد الرئيس

السيد الوزير

السيدات والسادة المستشارون

يؤدي الجزائريون مبلغ 8ر44 درهم على كل رأس من البقر و75ر8 درهم على كل رأس من الغنم عن

القانون فيما يخص الدورة الفلاحية التي ينص عليها قانون الاستثمار الفلاحي، فبان على انه واحد النوع ديال الإجبارية على جميع المنجيين ديال الشمندر باش يمضيو عقود جديدة من واحد النمط جديد خالي من ضبط الحقوق للطرفين، وعندنا نماذج بحيث يستدعي الفلاح لدى السلطة المحلية باش يمضي واحد العقدة فيها شروط جديدة للحفاظ على واحد النوع ديال الفلاحة التي هي من بين الفلاحات التي ينص عليها قانون الاستثمار الفلاحي.

نحن نضع السؤال إلى السيد الوزير المحترم باش يضطلع بهذه النماذج ديال هذه الشروط الجديدة أولا، وثانيا بعد الاطلاع عليها سيبتين على أنها عقود جديدة لا نخضع إلى القانون الذي يعطى الحق ككل طرف، ونتمنى من السيد الوزير بعد الاطلاع على هذه الشروط، شروط خزيرات كما يقولها الناس في المناطق السقوية باش يعمل توقيفها ونرجع إلى الطريقة التي هي عادية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم

فأولا فيما يتعلق بالعقود مابين المنتجين والمصانع أي الوحدات الصناعية في مجال الفلاحي هذا ليس بجديفة، بحيث انه في عدة قطاعات وخصوصا في قطاع السكرى هذا متداول منذ سنة 1989 وهناك عقود كانت في البداية تمضى مابين الفلاحين ومكاتب الاستثمار الفلاحي لان كانت هي التي تشرف، لكن تغير الوضع فيما بعد مع حضور دائما وزارة الفلاحة، لكن العقد أصبح بين المنتج في الميدان مابين المنتج ومعمل السكر الذي هو تابع إلى وصاية وزارة أخرى، وهذه العقود هي في الحقيقة متوازنة كانت أو الأهداف هي على الأقل متوازنة اللي أولا تضمن كذلك للفلاح دخل قار، لان لا يمكن أن يقوم به للفلاحة ولا يبييعها في الآخر.

وفي السنين الأخيرة ظهرت فعلا بعض المشاكل في بعض المناطق ناتجة بالخصوص في دكالة مثلا إذا أخذنا دكالة كمقياس ناتجة عن تجاوز المساحات المسموح بها في العقد، بعض الفلاحين كانوا ينتجون أكثر، فبطبيعة الحال إضافة إلى الطقس والى بعض المشاكل المناخية، فيكون تضرر في المحصول وفي

هي معدية، ويتم التعويض حسب الطرق القانونية، التعويض الذي يمكن أن يصل إلى 80٪ من الضرر والى 10.000 درهم حسب النوعية ديال البقر، هذا هو القانون الجاري به العمل والمطبق في هذه الحالة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار

السيد المستشار حسن واهروش:

اشكر السيد الوزير على جوابه، غير الذي قلته السيد الوزير، سؤالى واصح واش السؤال هو موجود في وزارة الفلاحة هذه 6 أشهر، 3 أشهر قبل من القرعة و3 شهور ما وراء القرعة، ماشي ديال البارح، هذه 6 أشهر وهو موجود في وزارة الفلاحة،

السيد الوزير

اللي بغيت نقول، نتقول بأن هذا المبلغ اللي تيديوه الجزائر خاص بمعالجة الماشية، ما فيه شاي... ماشي خاص للموظفين يعني الأطباء البياطرة، فهم يقومون بواجبهم، الذبيحة ما مزينا شاي يحرقونها وهذه الفلوس اللي كياديو للجزارة ما تيمشوشاي للأطباء، تيمشيو لمعالجة الماشية عند الكساب في البداية، هنا فين كيمشيو، الجزائر السيد الوزير كيطلع للسوق جمعة الشحائم أو بني ملال تيشرى بهيمة ما عنده شاي واحد ورقة طبية بيطرية بأن البهيمة سليمة أو غير سليمة، تيشرى وتيتكل على الله تيدخل للمجزرة تيلقى البهيمة ديالو مريضة، هذا المرض السيد الوزير باش توضحه، إذا كان المرض موجود في الأمعاء أو في الرئة تحجر الرئة والرأس أما إذا كان موجود في طرف واحد من السقطة اللي تيقول بالعربية، طرف واحد ولو طرف بسيط فيه 100 غ أو كيلو من اللحم تحرق الجثة كلها، لاشان طرف من الأطراف، اللي تتشوف هنا السيد الوزير إن الجزائريين مثلا في الرباط أقاموا دعوة ضد وزارة الفلاحة هذه واحد 3 سنين أو سمو، وتم الحكم لصالحهم في أزيد من 5 ملايين درهم للتعويض عن هذه البهائم التي تحرق، إذن الحق عند الجزائر تعويض على بهيمته ماشي مسؤول عليها، وثانيا الوزارة خصها تعالج البهائم عند الكسابة، في الأخير السيد الوزير عندي... في نظري أن الانتشار الواسع للمرض على الصعيد الوطني مرده في اعتقادي إلى الأسباب التالية:

1- عدم فعالية الإجراءات للوقاية التي تقوم بها وزارة الوصية

الذبح كضريبة تذهب للمصالح البيطرية بوزارة الفلاحة، ويخصص المبالغ المستخلصة لمعالجة الأمراض التي تصيب الماشية وأساسا مرض السل وبوصغير، لكن عند ما يتم اكتشاف حالة من هذين المرضين من طرف الطبيب البيطري المكلف بمراقبة الذبائح يتم بالطبع إحراق الجثة المريضة دون أن يتم تعويض صاحبها، علما أن المبالغ المؤداة عند كل الذبح هي من أجل علاج الأمراض أو الوقاية منها، فوزارة الفالحة إذن هي المسؤولة عن وجود المرض وليس الجزار الذي يضيع عند اكتشاف المرض.

لذا نسائل معاليكم عن الإجراءات التي تتوى مصالح وزارتك اتخاذها لتصحيح هذا الوضع الغير السليم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم

بالفعل توصلت بهذا السؤال صبيحة هذا اليوم ورغم قصر الوقت أنا فضلت أن أجيب عنه حتى لا يكون هناك تهرب، فقانونيا هذا صحيح أن الوزارة لها من الرسوم المفروضة على الذبح أنها تتمتع ببعض الرسوم لشراء الأدوية لمساعدة الفلاحين وليس لتحمل مسؤولية الكساب، فهناك أمراض منها المرضين الذي تحدثتم عنهما وقانونيا موجب على الكساب انه يصرح بهم عندما يكون عنده في قطيع، وعن طريق ما غادي شاي نرجع لهذا الشيء لن نكلمنا على هذا الشيء لما نكلمنا على مرض السل وعلى المراقبة وعلى كيفاش كيخص الخطيرة ينظمها وكيفاش هو براسو يدير حقن.. السنين التي تمكنهم لنا لمعرفة هذا المرض، إذا ما تم ما وقع شاي هذا الشيء ووصلنا حتى للذبح وتكتشف هذا المرض..

وهذا هو العمل اللي كتقوم به الوزارة مقابل هذه 44 درهم لان هذوك البيطريين اللي كيجيو يراقب هذاك الذبح ويدير هذوك التحليلات راه حتى هما خصهم يتخلصو، فعندما يكتشف فهناك القانون العام للتعويضات فهو داخل إذا المرض داخل في اللائحة ومنها السل ومنها بوصفير ومنها اللسان الأزرق ومنها واحد العدد من الأشياء، فهناك - كل شي ما غادي شاي يتحرق، كايين الحالات التي تحرق الجثة، كايين الحالات الكلى كيتز الو مثلا مرض السل كيتز الو الأطراف اللي

علاش منع الاستيراد، ربما ستعود الأمور إلى نصابها مستقبلا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

ننتقل الآن إلى قطاع وزارة التربية الوطنية والشباب بسؤال موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب حول إغلاق بعض مراكز تكوين المعلمين والأساتذة للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التلاوي، عادل المعطي، احمد الكور، محمد اطريش، عبد الصمد عرشان، احمد الديبوني، محمد أبو السعود، ميلود ناصر. الكلمة للمستشار المحترم.

السيد المستشار محمد اطريش:

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون سؤالنا يتعلق بإغلاق بعض مراكز تكوين الأساتذة والمعلمين. كما لا يخفى عليكم السيد الوزير وفي إطار إصلاح نظام التربية والتكوين، واتجاه المغرب نحو تعميم التعليم وتحقيق الجودة وتوفير الأطر لسد النقص الحاصل في هذا القطاع، عمدت وزارة التربية الوطنية إلى إغلاق مراكز التكوين، علما أن هناك نقص في الأطر لدى التعليم الأساسي والثانوي، وهذا ما يجعل المعلمون يضمون الأقسام وبالتالي تحدث قضية الاكتظاظ، سؤالنا هل إغلاق بعض مراكز التكوين مؤشر على سياسة جديدة في التربية والتكوين؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى إغلاق هذه المراكز؟ وما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتك في حل هذا المشكل؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم

السيد وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدات المستشارات، السادة المستشارين بغي نطمئن السيد المستشار مؤكدا ليس هناك إغلاق أي مركز خاص بتكوين أساتذة السلك الابتدائي أو أساتذة الأسلاك الأخرى، ما حصل في بعض المدن من بينها مدينة الرباط هو نقص في استعمال هذه المراكز، وهذا النقص هو نتيجة طبيعة لما تعرفه الساعة التربوية في السنوات الأخيرة، وسمحوا لي السيد الرئيس أن

2- المشاركة الضعيفة لمربي الأبقار في هذه الحملات الوقائية السابقة ضد مرض السل باستعمال حقن السليم.

3- تقادم النص القانوني الذي يحدد التعويض عن كل رأس مصاب بالمرض، إذ أن المبلغ الطي يحدده لا يعود يساير السومة التي أصبحت متداولة جاليا بالسوق الوطني علاوة على بقاء إجراءات هذا التعويض على علته، كل هذا يؤدي إلى تهرب الكساب من إعلام الجهات المشؤولة بحالة الإصابة داخل القطيع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، في البداية اذكر السيد المستشار بأن سؤالكم بلا ما يبرمج إلا صبيحة هذا اليوم في إطار استدرارك، أما الوضع فلا علاقة له.

غير ما وقع برمجته هذا فقط تصحيح حتى نتعامل مع السادة الوزراء الذين يوافقون على الاستدرارك بشيء من الإنصاف على الأقل بالنسبة للمستقبل. شكرا، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد المستشار

وشكرا السيد الرئيس، لأن جزء من تعيبي أغناني عنه، أن حينما تكون البرمجة أنا حريص. قضية المعالجة بالفعل وأنا عاف بأن هذا هو الشطر الثاني من السؤال، هو المعالجة تقوم بها الوزارة، وهناك أرقام التي تصل في بعض الحالات حتى ل 10 - 13 مليون سنويا حسب الأصناف بطبيعة الحال التي تراقب والمراقبة في الحدود وإلى غير ذلك، لكن راه ما حتى شي واحد 44 درهم أو 50 درهم ماشي تتأخذ لاسورانس، أما هذيك راه كل واحد ايديرها، لو كانت يعني اسورانس راه غادي نأخذها إذا كان مريض نتعوض 100، راه سهلة، التعويض موجود، قانون 2001، راه تم فعلا، تمت المراجعة وأعطيت الأرقام، وقلت بأن يمكن أن تصل إلى 10.000 هذا يعني الحد الفوقاني ديال الضرر.

ندما أتحدث عن الضرر يمكن أن يكون الضرر كامل، البقرة كلها في الحالة التي تكلمتم عنها، يمكن ما يكون ما هو محيد هي الأمعاء، هي الرسالة إلى غير ذلك، وكذلك الفرق ما بين الثمن الحقيقي وثمان المبيعات، فهذا قانوني، قانوني يعني حديث 2001 مازال ما دازشاي عليه الوقت، وما خصنا شاي نشوف ائمنة هذه الفترة هذه، صحيح أن هناك تغيير، ولكن هذه فترة خاصة وربما ستعود الأمور، وتتعرف علاش خاصة،

الوقت انتهج المغرب خطة أو البرنامج الوطني لمحاربة الأمية الذي هو شعارهم أسنتهم، فنجد في المقابل أنه تم بعض المدارس التي هي فيها... التي تتوفر - إذا سمحت السيد الرئيس يعني الموضوع له أهمية - فهناك يعني أن المدارس الابتدائية أصبحت تخرج لنا واحد المجموعة ديال الأميين صغار - بحيث أن هذه الشريحة ديال المعلمين العرضيين تتقوم بواحد مجموعة ديال الاضرابات، وآخرها 10، هذا شهر 1 ديال يناير الذي كانت مدة إضرابه شهر كامل، وفي شهر 10 كانت 12 يوم، إلى غير ذلك، هذا حقهم، بطبيعة الحال هذا حقهم يتخذ من أجل اسميثو، فتصور يا سعادة الوزير بأن هناك 2500 ديال العرضيين ينتج عليهم 100.000 تلميذ مغربي ما يتقراش.

فالمشكل السيد الوزير في إنجاح ميثاق التربية والتكوين مرتبط أساسا بتسوية هذه الفئة التي وعدتموها وأتمنى الحكم إن شاء الله إن تسووا هذه الوضعية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

ليس هناك تعقيب للسيد الوزير، ننقل إلى سؤال لمولي وهو موجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية ولشبلب حول مصير طلبة الأقسام التحضيرية لشعبة الأقتصاد والتسيير للمستشارين لمحترمين لسادة: عبد الرحمان لوشن، عبد لطيف لوعمو، محمد لرحموني، لحاج لصلوي، حسن اهروش. هل يوجد لسيد المستشار عبد لرحمان لوشن؟ إن اعتقد أن هذا السؤال سيطبق فيه مفضيت لنظام لدلخلي وسيحول إلى جلسة لمولية.

نشكر لسيد الوزير لتربية ولشبلب على مساهمته الإيجابية وننتقل إلى قطاع وزارة لفلاحة ولتنمية لقروية في لطر الأسئلة لعالية.

أه، السؤال الأخير لموجه إلى السيد وزير لتربية لوطنية لشبلب حول رجل لتعليم للين تقاعوا للمستشارين لمحترمين لسادة: محمد لعربي لقجاج، محمد تينتي لعوي، عزيز لفيالي، لظاهر لفيالي محمد. لكلمة للمستشار لمحترم لسيد عزيز لفيالي.

السيد المستشار عزيز لفيالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

السيد الوزير

لا يختلف الاثنان في كون التعليم يعتبر فاطرة التي تعود الشعوب نحو التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والارتقاء الثقافي والمعرفي، وإن رجال

أذكركم بأن هناك استقرار كبير فيما يخص الحاجيات المتعلقة بتكوين أسانذة السكك الابتدائي، وهذا الاستقرار الكبير بدون شك سيعرف تناقصا في منتصف العقد الحالي، نظرا لتطور منومتنا التربوية.

انطلاقا من هذه المستجدات وانطلاقا كذلك من ما جاء به الميثاق، نحن بصدد وضع مخطط تكويني جديد سيجعل من هذه المراكز مراكز تكون في خدمة سياسة تكوينية جديدة، على سبيل المثال هناك حاجيات جديدة فيما يخص مادة الإعلاميات، سنعمل على إعادة توجيه بعض المراكز حتى تتحمل كامل مسؤولياتها ولنا طاقات بشرية مهمة لتكون في مستوى هذا المطلب، هناك مواد جديد تدخل في إطار تطبيق إصلاح المناهج والبرامج، لذلك ليس هناك إغلاق، هناك مرحلة انتقالية تطرح مشاكل جديدة وسنعلن في الأسبوع المقبل - السيد الرئيس - في إطار انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للتسيق الخاص بالتكوين عن مجموعة من الإجراءات في هذا المجال، فكر الكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب.. تفضل السيد لمستشار

السيد المستشار محمد اطريش:

نشكر على هذه التوضيحات فيما يعلق بتحويل اهتمام أو استراتيجية الجديدة المتعلقة بهذه المراكز أو التي تم نقلها أو تحويلها إلى تكوين جديد فيما يتعلق بمادة الإعلاميات وغيرها من المواد، فنحن على علم بهذه المسائل، ولكن أنا الذي أريد أن أشير إليه وهو أن مثلا هنا في مركز اقل ومركز الموجود في مدينة تازة ثم كذلك في الدار البيضاء، علما بأن هذا التوجه اللي غادية فيه الحكومة أو وزارة التربية الوطنية هذا توجه ومشكورة عليه، لكن المشكل الذي لازلنا نعانى منه وهو النقص في الأطر إلى حد الآن، وبالخصوص في التعليم الابتدائي، يعني كنوجد أن ناك تعليم مزدوج، وهناك يعني كنوجد أن هناك تعليم مزدوج، وهناك أيضا المشكل الكبير وهو الذي ينتج لنا تسرب الأطفال وإهدار الأطفال من المدارس وخصوصا الناتج عن المعلمين العرضيين الذين لم تسو وضعيتهم وملفهم الآن لازل عالقا، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف وزارتك، وقد تم إدماج حوالي 2574، وآخرها 600 عرضي التي تم تسوية وضعيتهم كما وعد السيد وزير التربية الوطنية وأوفي بوعدده، ولكن لازالت هذه الفئة تطمح إلى المزيد من الإدماج حتى يمكننا أن نحقق شعار التمدرس وتعميم التمدرس وتعميم التعليم، ففي

الاستفادة من طرف المتقاعدين، اذكر السيد المستشار فقط الإحالة على التقاعد كما نعلم جميعا تؤدي بضرورة إلى فقدان صفة الموظف، وبالتالي عدم الاستفادة من الحقوق المخولة له بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المخولة له بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، واذكر بالقانون المنظم لرواتب التقاعد المدنية رقم 71 - 11 - 0 والذي صدر بتاريخ 30 دجنبر 1971، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة السيد المستشار العربي القباج في إطار التعقيب.

السيد المستشار العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

اشكر السيد الوزير بطبيعة الحال على غيرته على المتقاعدين، نحن نحترم الجهود التي تقوم بها الوزارة من اجل أولا إشراك المتقاعدين في العديد من البرامج الاجتماعية وهذا بطبيعة الحال من النقط الحسنة التي تتسم بها وزارة الوطنية، وبطبيعة الحال غير الذي نوّده السيد الوزير ان هذه الفئة لما كان الحوار الاجتماعي وبطبيعة الحال نحن نشكر ونقول لك السيد الوزير، انه هناك حوار وهناك لقاءات ونقاش فيما يخص أوضاع التعليم التي أدت إلى نتائج ملموسة والتي بطبيعة الحال نحن كمنظمة نحن دائما مدخول وطني، فالسيد الوزير لما كان الحوار تم استفادة رجال التعليم بمكتسبات، فالإخوان المتقاعدين قبل أن يحاولوا على التقاعد كانوا ضمن رجال التعليم الذين طبق عليهم ما تم فيه حوارات ما بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين، كذلك ممكن أشرت انه لما يحال على التقاعد تقف وضعيتهم، لكن هناك السيد الوزير بعض الإحالات فيما يخص الترقى بحيث هناك العديد من المتقاعدين الذين أحيلوا على التقاعد وتمت مراجعة وضعيتهم في إطار الدرجة التي كانوا قد يستفيدون منها قبل ما يحالون على التقاعد، فهذا بطبيعة الحال هذه الاستفادة ديال الحوار الاجتماعي خرجوا تقاعد اعتقد انه من حقهم باش الوزارة توفر بطبيعة الحال تمكنهم من الشطر الثاني ديال الزيادة علما انه كانوا آنذاك حاضرين، كذلك التماس للسيد وزير التربية الوطنية بحكم غيرته على هذا الجيل للسيد وزير التربية الوطنية بحكم غيرته على هذا الجيل الذي أدى دوره في تلقين

التعليم يطلعون بدور هام في خدمة الناشئة، غير انه السيد الوزير هناك فئة من رجال التعليم الذين أحيلوا على المعاش سنة 2002 - 2003 لم يستفيدوا من التعويضات المخولة لباقي نظرائهم الذين لا يزالون يمارسون حيث تقرر استفادتهم وبأثر رجعي من التعويضات نتيجة الحوار الاجتماعي، وذلك بناء على مقتضيات المراسيم الصادرة بتاريخ 8 ذي الحجة 1423 الموافق 10 فبراير 2003 بشأن تحديد نظام التعويضات الموظفين بوزارة التربية الوطنية، وبشأن الاستفادة منها وبطريق الاستمرار في صرفها لمستحقيها وقد نشر نصوصها بالجريدة الرسمية، هذا ما تمت الموافقة عليها من طرف النقابات والجهات المسؤولة تحت عدد 5082، بتاريخ 13 فبراير 2003، بأثر رجعي كما سبق ذكره، إلا أن هذه التعويضات تم اقتطاعها بعد ما توصلوا فقط بالتعويضات عن الشهور التي كانوا يزالون فيها العمل أي شهور 9 - 10 - 11 - 12 على خلاف ما تنص عليه المادة 4 من المرسوم.

فعليه نسالكم السيد الوزير عن السبب في عدم الاستمرار في صرف تلك التعويضات وبأقساط متساوية حسب كل فئة مستفيدة من رجال التعليم عن السنوات 2002 - إلى غاية 2005، كما تم الاتفاق عليه في الحوار الاجتماعي طبقا للمادة 8 من المرسوم باعتبارها حقا مكتسبا ناضلت الشغيلة التعليمية من اجل تحقيقه؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير المحترم

السيد لحبيب لملي، وزير لتربية وطنية والشباب:

السيد الرئيس

إذا سمحتم السيد الرئيس أود أن اغتنم هذه الفرصة لأتقدم التحية خاصة للمتقاعدين الجدد حيث تمت إحالة على التقاعد ما يناهز 300 - 500 موظف وموظفة، تحية التقدير لما بذلوه طيلة مشوارهم المهني من جهود ومن تضحيات خدمة لقضية وطنية أساسية ألا وهي قضية التربية والتكوين.

فيما يخص السؤال اذكر فقط بأن تم صرف مبلغ 300 مليار سنتيم وذلك وفاء للالتزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي 200 مليار سنتيم طيلة سنة 2003 و100 مليار سنتيم رصدت داخل ميزانية 2004، وذلك في إطار الالتزام بما تم الاتفاق عليه، الشطر الأول والشطر الثاني، سنة 2003، والشطر الثالث 2004، فيما يخص الجانب المتعلق بإمكانية

وما هي الآفاق التي ستوفرها الوزارة لهؤلاء الطلبة لاستكمال دراستهم؟

ثم لماذا لا تفكر الوزارة في معادلة السنتين التحضيريتين من السنتين الجامعيتين لإنقاذ هؤلاء الطلبة؟

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس.

أنا مع السيد المستشار، عندما أكد على أهمية الأقسام التحضيرية، واعتبر شخصا أن الأقسام التحضيرية بجميع شعبها تشكل مصدر افتخار لمنظومتنا افتخار لمنظومتنا التربوية نظرا لجودة التلاميذ الذين يدرسون بهذه الأقسام، كما نود أنؤكد على أن الأقسام التحضيرية تشكل مجال يساعد على تكوين نخبة الغد.

ولكل ذلك الاهتمام بالأقسام التحضيرية شيء يفرض نفسه، وفي سياق السؤال السيد المستشار قمنا بمجموعة من مبادرات تهدف إلى توسيع امكانيات إدماج المعنيين بالأمر، وكذلك توسيع المنافذ، واخبر السيد المستشار بأن المدارس والمعاهد العليا الفرنسية قد وافقت على تخصيص 8 مقاعد لاجتياز المباراة المشتركة الفرنسية هنا بالمغرب، وهذا جد مشجع عندما نعلم أن المقاعد في هذا المجال تخضع لمنطق صارم جدا، وهذا يؤكد كذلك على جودة الطلبة المغاربة بالأقسام التحضيرية.

الجانب الثاني من باب إخبار السيد للمستشار أن الوزارة أصدرت المرسوم لخريجي الأقسام التحضيرية بما فيها بطبيعة الحال مسلك الاقتصاد والتجارة الاجتياز مباراة الدخول إلى للمدارس العليا وكذلك قصد تحضير التبريز بعد 3 سنوات من التكوين، فيما يخص معادلة السنتين التحضيريتين بما يسمى بـ "دوك" أي بسنتين الجامعيتين نحن الآن نشغل في إطار لجنة تجمعنا بوزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وأنا متيقن من أن هذا المسعى سيتم تحقيقه قريبا إن شاء الله، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكلمة السيد المستشار في إطار لتعقيب.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على المعلومات الجديدة التي تضمنها جوابكم، إلا أن، السيد الوزير، سبب طرحنا

أبنائنا، كان هناك واحد الظاهرة بطبيعة الحال وحي لم يشر إليها السؤال نلتمس منه باش يتخذ بعين الاعتبار التي هي بالخصوص الأحكام الصادرة في حق بعض المتقاعدين بإفراغ السكن خصوصا احنا الوزارة تسعى إلى تنظيم السكن، لكن هناك مجموعة أو فئة من هؤلاء رجال التعليم الذين لا يمتلكون شي سكن ويحكم عليهم التماس للسيد الوزير غيرة فيما أشار على المتقاعدين بمحاولة إيجاد واحد الصيغة من أجل إنصاف هؤلاء المتقاعدين الذين افنوا شبابهم وافنوا مستقبلهم في خدمة التربية الوطنية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ليس تعقيب، إذا سمحتم عاد للقاعة لمستشار السيد عبد الرحمان أوشن وسبق أن تقدم بسؤال حول مصير طلبة الأقسام التحضيرية لشعبة الاقتصاد والتسيير. لكلمة للسيد المستشار عبد لرحمن أوشن.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس

اعتذر السيد الرئيس عن عدم الحضور في الوقت، سؤالنا موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب وهو بخصوص الطلبة، طلبة الأقسام التحضيرية لشعبة الاقتصاد والتسيير.

من المعلوم السيد الوزير ان الاقتصاد والتسيير هو يخصص علمي تم إحداث هذه الشعبة بتعاون فرنسي - مغربي من اجل تمكين طلبة الأقسام التحضيرية من إتمام دراستهم بفرنسا، غير أن الملاحظ أنه مع قرب انتهاء السنة الرابعة من عمر هذه التجربة، يواجه ثلاثي طلبة الأقسام التحضيرية لهذه مصيرا غامضا بعد أن تم إقصاؤهم من اجتياز المباراة الفرنسية التي تمكنهم من متابعة دراستهم بمدارس الاقتصاد وتسيير المقاولات والتجارة بفرنسا، والجدير بالذكر أن هذه الأقسام تضم خيرة التلاميذ وأنجبتها من الذين يتوفرون على ميزة "حسن جدا"، وبعد أن قضوا سنتين بتفوق بمدارسهم يتم تركهم الآن يواجهون مصيرا مجهولا، دون ان يستطيعوا أتمام دراستهم في أية مؤسسة من مؤسسات التعليم ببلادنا.

أمام هذا الواقع نستسمح السيد الوزير في طرح الأسئلة التالية: ما هي الإجراءات التي تعتمرون اتخاذها لتمكين هؤلاء الطلبة من الملفات الخاصة بالمباراة الفرنسية؟

مثل تفكر الوزارة في تمكينهم من ولوج السنة الثالثة للمدارس العليا المغربية في الاقتصاد؟

كان بودي أن لا أعقب - السيد الرئيس - لكن بعض الكلمات من إفلاس هذه التجربة جعلتني استغرب هذه أول تجربة، فيما يخص شعبة الاقتصاد والتجارة الفوج الأول سيتم تكوينه أو سينتهي تكوينه في نهاية الموسم الدراسي الحالي، قمنا منذ سنتين بمجموعة من الاتصالات، ونعلم أن المدارس والمعاهد العليا أصبحت تخضع لقانون المنافسة داخل المغرب وبكيفية حادة خارج المغرب، وكل السوق إذا صح التعبير الذي يخضع للطلب والعرض له قوانينه وله ضوابطه لا يمكن للمغرب أن يجعل من أي طلب إزاء فرنسا طلبا ملزما، فنحن توصلنا إلى حل جد مشجع حيث استطعنا.. استطعت فرنسا أن تمنح المغرب 8 مقاعد، بالنسبة لبعض المدارس والمعاهد العليا لا تتجاوز هذه المقاعد، واحد واثنين وفي أقصى الحالات 3 مقاعد، لذلك علينا أن نطرح المشكل بجديّة كما جاء في سؤال السيد المستشار، ولكن لا أن نستبق الأحداث ونحكم بأن هذه التجربة الذي نعمل على إنجازها بالفشل، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الذي هو تخصص وأبدع في الاقتصاد لابد انه سيعطف على هذه الشعبة الاقتصادية، تنتقل الآن ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع الأسئلة العادية بالنسبة لقطاع وزارة الفلاحة، واخبر المجلس الموقر انه تم سحب السؤال المتعلق بالإجراءات الحكومية المتخذة في ميدان الفلاحة، ويبقى هناك سؤال موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية حول جدوى إنجاز مشروع السقي يتلاءم مع المنطقة للمستشارين المحترمين السادة: محمد-الخصوري، ابوبكر عبيد، محمد سعدون، عبد السلام خيرات، عبد الجبار بوملحة. الكلمة للمستشار المحترم

السيد المستشار محمد الخصوري:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء السادة المستشارين

في الوقت التي تعاني منه منطقة دكالة - عبدة - من مادة الماء ثم الشروع في إنجاز مشروع للسقي بطريقة سطحية تضيع الماء وليس في صالح الفلاح، وتعتبر هذه الطريقة من السقي بدائية، إضافة إلى كونها تضيع الماء من هذه المنطقة، فإن الشروع تطلب مصاريف باهظة الدراسات والأبحاث، بل وحتى طريقة إنجازها على أرض الأرض بتعليقها الكثير من الخروقات.

لهذا السؤال في الحقيقة كنا نتمنى أن يأتي لنا في إطار جوابكم عنه بنتائج تفرح وتدخل السرور على قلب هؤلاء الطلبة، الذين كما قلتم هم من أجود طلبتنا ومفخرة لبلادنا، إلا انه السيد الوزير جاء في جوابكم أنه سيسمح لاجتياز هذه المباراة ل 8 من الطلبة من اصل اعتقد ما يفوق 60، معنى هذا أن مصير 52، 50 وزيادة سيبقى مصيرا مجهولا، وبالتالي أمام الإجراءات التي قلتم على انه الوزارة عازمة على القيام بها يبقى مجال مصير هؤلاء مجهول، لأنه مسوم الذي قلتم ديال انه أصدر تم أو سيصدر مرسوم الذي ينظم اجتياز المباراة للدخول إلى المدارس العليا مازال ما كايين شاي، وكذلك اللجنة التي قلتم على أنها ستجمعكم مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، كذلك لم يتم الحسم فيه، وبالتالي أمام هذا الفراغ يبقى مصير هؤلاء الطلبة مصيرا مجهولا، لذلك نقول السيد الوزير واش. ما كتشوف شاي انه كان على وزارة التربية الوطنية أن تتدخل لدى السلطات الفرنسية باش تعمم هذا الحق ديال اجتياز المباراة على هؤلاء الطلبة، لأنه لما تحدثت هذه الشعبة هذه، تحدثت في نظري كان من المفروض أن ينظر إلى مستقبلها، لأنه الآن هذا هو لفوج الثالث أو الرابع اللي كيدوز، وتعرفلت هذه المؤسسة، فمصير هذه الشعبة، واش كتشوف أنها ستعلق؟ واش غادي نعلت على إفلاسه هذه الشعبة؟ واش... ثم نخبر السيد الوزير انه اتصل بنا مجموعة من الطلبة في هذا الموضوع التي كانت لهم مبادرات شخصية اتصلوا مع فرنسا باش تسمح لهم يجتازوا هذه المباراة في فرنسا، لان الكتابي ديال هذه المباراة كان يتدار في ليسي ديكارت والكتابي كان يجري أو الشفوي في فرنسا، الآن هنوا الذين تحرمتموا من ملفاتهم، تم الاتصال إما عن طريق الانترنت أو بمبادرات شخصية أخذوها، سمحوا لهم باجتياز المباراة، ولكن في فرنسا وعلى نفقتهم، واش ما كتشوف شاي على أن وزارة التربية الوطنية على الأقل تضمن لهؤلاء الذين يذهبون لاجتياز الامتحان الكتابي في فرنسا تضمن لهم نفقات النقل ونفقات الإيواء خلال مدة اجتياز هذا الامتحان، ثم واش ما كتشوف شاي أن إلحاق هؤلاء الطلبة بالمدارس العليا "ليسكاو" و "لينسيجي" راه غادي تكون كتابي لهم مطمحم لان هنوا راه معرضين السيد الوزير للضياع، شكرا السيد الرئيس إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس

المحيط الأولي ب 12.700 هكتار، تم تجهيزه 350 هكتار منها لحد الآن، وهذا دائما في إطار تحديث اقتصاد الماء وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس

اشكر السيد الوزير على جوابه القيم، ولا يمكن أن يختلفان اثنان على أهمية السقي، ولكن السيد الوزير سألتناكم هل هنالك ما يكفي من المياه، ربما انه هذا الشطر الثالث والرابع الأشغال توقفت ولا ندري هل ستتواصل أم لا؟ ثم السيد الوزير التمس منكم التدخل لوضع حد للخرقات التي شملت الأشغال منذ بداية إنجاز المشروع، وعلى سبيل المثال لم يتم إنجاز العديد من القناطر لفك العزلة على المواطنين، وكذلك لم يتم إنجاز تسوية الأراضي كما يجب أن تكون لتسهيل جريان المياه، أما القنوات فلم تتجز بطريقة سليمة وحتى لا أطيل عليكم السيد الوزير، فالمشاكل في المنطقة المسقية لجهات دكالة - عبدة كثيرة جدا، وأجدد الطلب مرة ثانية لكي تتدخلوا لإصلاح ما يمكن إصلاحه، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار

بالفعل اعتماد مياه.. كمية المياه في الدراسة الأولى للمجلس الأعلى وهي 55 مليون متر مكعب من السدين الاثنتين اللي كتعرفهم، واحنا بطبيعة الحال مع التقييم دائما هذه الوضعية إذا كانت، ولكن المشروع، بغيت نقول أن مبدنيا راه باقي قائم على الأشطار الأربعة، ماعدا إذا قدر الله لا أتمنى هذا خصوصا أن في هذه السنوات، السدود أعادت إلى المد، ثم فيما يتعلق بالنقط التي أشرت لها أنا عندي زيارة للمنطقة في إطار المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي قريبا، وسنقف جميعا على هذه النقطة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع المالية والخصوصية، السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير المالية والخصوصية حول رقابة وزارة المالية على الابنك للمتسا رين المحترمين السادة: بوسلهام بنية، بنعيسى بنزروال، بلحاج الدرومي، السيد احمد الجغيري. السيد المستشار لكم الكلمة

وعليه فإننا نسالكم السيد الوزير حول الهدف من إنجاز مشروع بدائي وغالي الثمن ولا يتلاءم مع طبيعة المنطقة والحال أن مصدر المياه للمنطقة لا يسمح بتاتا بإنجاز هذا المشروع، فهل تعتبرون السيد الوزيران المشروع لازال قائما بنفس الشروط رغم اتضاح صعوبته؟ وإذا كان لابد من إتمامه فلماذا لا يتم التفكير في طريقة حديثة للسقي عوض الطريقة البدائية المذكورة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

أنا أقول إن المشروع قائم بالطبع، فراه احنا في الشطر الثاني من هذه 16.000 و 19.000 هكتار مجهزة، باقي الشطر الثالث والرابع اللي ما يمكن لنا شاي نقول بأن هناك تراجع، الآن لماذا اختيار السقي السطحي بدل السقي بالرش مثلا الذي هو في دكالة السفلى أو.. لان هذه الاختيارات تتم بعد إنجاز دراسات التقنية واقتصادية لتحديد الخيار الملائم، وبالنسبة للمشروع الذي تحدثتم عنه والذي يضم المنطقة العليا لمنطقة دكالة - عبدة تم اعتماد طريقة السقي السطحي نظرا لسببين أساسيين: الكلفة المرتفعة لنظام الري بالرش التي تصل بالنسبة للسطحي إلى ضعف، وعندنا تجارب في المناطق المستعمل فيها هذه العملية، ثم كذلك إلى ضعف أو نفس النتيجة بالنسبة للجوء إلى السقي الرش، لان السقي بالرش كذلك مكلف بالنسبة للطاقة وللصيانة، وهناك ضياع في الماء كذلك بتحريك آلات الرئيس.

ثانيا هناك كلفة عالية للتجهيز إذا ما أردنا مثلا أن نلتجئ إلى الموضعي، بحيث تصل إلى 20.000 درهم للهكتار، في الوقت اللي كتعرف اشنو هما المزروعات التي يمكن لها أن تكون في المنطقة والدخل لا يتحمل هذا، وللإشارة أود أن أقول إن هذا المشروع وافقت عليه المؤسسات الدولية الممولة التي تقوم عادة هي الأخرى بتقييم الدراسات وبتقييم كذلك مدى فعاليات وجدوى التغطية، إلا انه أريد أن أضيف أن، وهنا عندنا أمثلة داخل الضيعة يمكن أن نستعمل إما السقي الوضعي "كودكود"، اما السقي بالرش، وهناك عدد من الضيعات التي فعلا أرادت أن يمكن أن تتحمل المصاريف، وهناك الرقم اللي عندي 400 هكتار في الضيعات التي جهزت، أضف إلى ذلك في إطار إتمام المشروع، بدأنا كذلك في إنجاز الشطر الآخر يتعلق بدفن بعض القنوات وتحديد

السيد المستشار الحسن اكوجال:

شكرا السيد الرئيس
السيدان الوزيران
إخواني المستشارين
السيد الوزير

في كل دول تقوم الابنك بمهمة اقتصادية واجتماعية، فالأموال التي تتوفر فيها لا تجمد وإنما تشغل بواسطة المواطنين ومقاولات لتنشيط الاقتصاد ودعم جهود التنمية، إلا أن الابنك المغربية لا تضطلع بهذا الدور على أحسن وجه، فهي لا تساهم في تأهيل الاقتصاد الوطني وإنعاش التنمية الاقتصادية بقدر ما تمثل صناديق الادخار، تجمع الأموال وتحتكرها دون أن توظفها في السوق كما أن الابنك تفضل اقتراض كبار الأغنياء بدعوى أنهم يتوفرون على ضمانات كافية وان القرض الذين يأخذونه يقدر بفوائد أكثر مما يقدر قرض المقاولات الصغيرة، ولو لم يتم استغلال هذه القروض في مشاريع التنمية تساهم في ازدهار البلاد وتقليص من أفات البطالة..

أما المقاولات الصغرى والمواطنون الغير الأغنياء فلا يجدون من يقرضهم، إلا إذا اقترضتهم البنوك وبشروط خزيرات يعرفها الجميع، والنتيجة أن كبار موظفي هذه البنوك يجدون امولا مكدسة، ففتتح شهيتهم على غرار ما حدث بالنسبة للقرض العقاري والسياحي والبنك الشعبي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وهو ما يدفعنا السيد الوزير إلى التساؤل عن دور بنك المغربي ووزارة المالية في الرقابة على الابنك خصوصا تلك المحسوبة على القطاع العام، وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، والخصوصية.

السيد فتح الله ولغو، وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الرئيس،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين المحترمين،

في الواقع بدون شك، وأنا أشكر السادة المستشارين الذين قدموا هذا السؤال، ما باغي شاي ندخل في التقييم اللي داروا، بالنسبة لدور البنوك، هي بنوك عندها ودائع أولا التي لا تملكها، ويجب الانطلاق من ذلك أن تحتفظ

على بعض الضوابط الاحترافية وبطبيعة الحال لها أن تساهم في تمويل المقاولات وخاصة المتوسطة والصغيرة، ونحن نشجعها على ذلك، ولكن في نفس الوقت لا بد أن تحترم بعض الضوابط، اللي تيفرض عليها بطبيعة الحال أنها تطلب كذلك من المؤسسات والمقاولات يكون عندها

- وهي تقدم طلب قروض، عندها كذلك بعض الضمانات بالنسبة لإمكانية استرجاع الديون، فذلك تسمحوا لي أن أبقى في الجواب على السؤال المطروح، فهنا الذي يمكن لي أقوله لكم إنني أطمئنكم بأنه الحمد لله حسب المقترضات القانونية تعطى لوزارة المالية باش كتقوم بمراقبة صارمة للبنوك والوزارة هي التي تعطي إمكانية الرخصة للبنوك باش تستعمل حسب بعض الضوابط وتفرض عليها كذلك أن تلعب دور في مجال تنمية الاقتصاد الوطني أنها تحترم بعض القواعد وخاصة المتعلقة بالحد الأدنى ديال الرأس المال بمعادل أدنى للملاءمة وبمعامل الأقصى لتوزيع الأخطار، وبنسب مسهومات المؤسسات الائتمان في المنشآت القائمة أو المجمع بها، كذلك بنك المغرب عنده دور أساسي في المتابعة الميدانية ديال عمل البنوك في مراقبة الوثائق متاعها كل الوثائق المتعلقة بمؤسسات الائتمان وكذلك في المتابعة إعلان بعض الغفوبات، ولا بد أن أقول بالإضافة إلى ذلك انه باش نقويو المراقبة تفرض تكون مراقبة داخلية الرامية داخل البنوك، وكذلك على البنوك أن تحدث وان تحترم نظام الافتحاص الخارجي.

بالنسبة للمؤسسات البنكية أو المالية التي كانت أو ما تزال إلى حد ما تابعة للدولة والتي عرفت عدد من المشاكل هذه واحد 6 سنين، 7 سنين، 10 سنين، في الآن لم تعد تعرفها فيمكن لي أن أقول لكم بأنها عملية التصحيح تقدمت فيها، كاين اللي خرجت من هذه المرحلة التصحيحية وكاين اللي تتقدم في هذا الإطار دون انو أقول بأنه كما تعلمون القضاء يتابع هذه الملفات، لكن لا بد أن أشير بأن هذه المؤسسات أصبحت كذلك حتى اعتبارا لمقتضيات القانون البنكي الذي سيقوى، وبالمناسبة يمكن لي أن أقول لكم - السيد الرئيس - كما تعلمون أن هناك مشاريع قوانين مطروحة على مجلس المستشارين في هذا المجال، إذن القانون البنكي سيقوى مراقبة السلطة النقدية سواء المرتبطة بوزارة المالية أو المرتبطة كذلك ببنك المغرب على كل هذه المؤسسات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الشافعي، احمد بنا، احمد امهال، نور الدين بركاع،
الكلمة للسيد المستشار

السيد المستشار امحمد الشافعي:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

السيدتان المستشارتان المحترمتان

إخواني المستشارين المحترمين

السيد الوزير

يعتبر السكن من بين الضروريات في حياة الفرد إضافة إلى كونه من بين الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية، نظرا لأهميته البالغة والأساسية التي لا يمكن التنازل عنها وقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله على أهمية السكن في خطابه الافتتاحي للسنة التشريعية الماضية قصد توفير السكن اللائق للمواطن حيث يعتبر من بين المهام المنوطة بالحكومة وكذلك من بين تعهداتها ويتجلى ذلك من خلال التصريح الحكومي حيث التزمت بتحقيق نسبة 100.000 وحدة سكنية اجتماعية سنويا على المدى المتوسط، وفي هذا الإطار فقد توصلنا في فريق الاتحاد الدستوري بمراسلة من طرف سكان إحدى مؤسسات السكنى صوفاك التابعة لصندوق الإيداع والتدبير، حيث أرادت بيع دور التي تملكها في مدينة اخريبكة، عدد شقق هذه الدور 136 شقة، مساحة كل شقة تتراوح ما بين 65 - 78 متر مربع، موزعة على 20 عمارة، وقد تم بناؤها منذ سنة 1980، وكانت هذه المؤسسة توجرها لصغار الموظفين وأعوان السلطة والجماعات المحلية وغيرهم، ونظرا لانتقالات قاطني هذه الشقق، فقد كانوا يفوتون المفاتيح فيما بينهم، وبناء على المعطيات السالفة الذكر، فقد ضمن سكان هذه الشقق مراسلاتهم بمجموعة من مطالب التي فراها نحن بدورنا عادلة ومنطقية وتتمثل في النقاط التالية:

1 - معالي الوزير - إجراء خبرة لتحديد ثمن البيع لهذه الشقق

2 تمليكها أو بيعها لآخر من يشغلها

3 - تطبيق مسطرة البيع حتى يستفيدوا بدرهم من عملية 100.000 سكن، الذي التزمت به الحكومة نظرا لوضعيتهم كموظفين صغار

4 - وأخيرا العمل على وضع تصميم لكل شقة وليس كما هو معمول به الآن أي تصميم واحد لجميع الشقق، وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار
السيد المستشار الحسن الكوجال:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير على جوابه القيم، ولكن السيد الوزير لم تجبني على الفنة الضعيفة التي تريد الاقتراض، فالآن طلب يقدم لأي مشروع بالنسبة للفنة الضعيفة إلا وتتطلب الضمانات، الفنة وهي تطالب الضمانات، الآن كيف يمكن أن نشجع هذه الفنة وهي تطالب الضمانات، الآن كايين اللي كيسلي في صفقات وبالأخص الصفقات العمومية، الآن التي تطالب الضمانة في مشاركة أي عقدة، كيمكن المارشي تساهم فيه، إذن يطلب منك ضمانات، هذه "لوكسيون" إذن ما تعطيك ذيك "لوكسيون" خصك ضمانات، بالنسبة لهؤلاء الناس أو الشركات أو هذه المؤسسات الصغرى خصها ضمانات ولو غير غير بالمشاركة بدل عاد تشوف بان الآن غادي تشرع مشروع وتخرجه للوجود، غير المشاركة خصها ضمانات، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير

السيد وزير المالية والاقتصاد والخصوصية:

الآن نتفاهم، هذه البنوك شغلها هو تريح الفلوس بطبيعة الحال، وباش تريح الفلوس خصها تعطى قروض، هي كتبغى تعطى قروض، هي تتقلب على اللي ياخذ القروض، لكن تعطى القروض من أموال اللي ماشي من ملكها، ماشي متاعها، هذي القروض هي ناتجة على ودائع، ولكن فرض عليها بطبيعة الحال أن تحترم بعض الضوابط الاحترافية، والقانون يفرض عليها ذلك، فهذا تيجعلها انه لما تعطى قرض تريدان تظمن بأن ذلك القرض سيرجع، هذه هي الإشكالية، فبقدر ما يجب أن نشجع البنوك على تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة بقدر ما يجب كذلك أن نطلب من هذه المقاولات أن تكون لها مشاريع التي تظمن لها البنوك باش ترجعها، هذه هي الإشكالية الأساسية، شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، توصلت الرئاسة بطلب من سادة: احمد بنا - والسادة المستشارين في شأن السؤال المتعلق بوضعية العملة الوطنية فهذا السؤال طلب من الرئاسة تأجيله إلى جلسة لاحقة.

الآن ننقل إلى السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير المالية والخصوصية حول مطالب سكان مؤسسات صوفاك بمدينة اخريبكة للمستشارين السادة: امحمد

السيد وزير المالية والاقتصاد والخصوصية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

اشكر السادة المستشارين الذين وضعوا هذا السؤال، واشكر السيد المستشار الذي جعله ينخرط في إطار سياسة السكنى، خاصة التي عندها طابع اجتماعي والتي الحكومة تعطىها الأولوية فهذه الشركة، شركة صوفاك كانت تأسست عام 1977، من طرف صندوق الإيداع والتدبير ومهمتها كانت بالأساس هو البناء للكراء، ولكن من بعد بدأت لتحسين أوضاعها المالية وباش ما تبقى شاي تعتمد على الدولة وعلى خزينة الدولة بدأت تبيع المساكن التي تشتريها، وهذا كانت عنده نتيجة ايجابية بالنسبة لوضعيتها المالية التي أصبحت جد مرضية، وفي هذا الإطار تأسست في عام 1993، لجنة مشتركة الجانب الشركة فيها وزارة الداخلية ووزارة المالية وكذلك وزارة السكن التي بدأت تقوم بتقويم القيمة ديال الديور اللي هذه الشركة يمكن تبيعها، وبالفعل حتى وزارة المالية أعطت واحد الإشارة لمؤسسة القرض العقاري والسياحي وكذلك للبانك الأخرى بمنح الراغبين من الشراء قروض في السكن المدعم، الآن إذا بغينا ملف صوفاك في مدينة اخريكة، الملف في شنتبر 1993، وقعت خبرة من طرف اللجنة التي ذكرت سابقا التي قومت ذلك الوقت الديور ب 1800 درهم ومن بعد وقع تدخل منه السلطات العمومية من السيد العامل من القاطنين ديال الحي، وقع تخفيض على ذلك الثمن ب 17%، بحيث أنه الآن وصلوا لواحد الثمن ديال 1500 درهم استجابة للمطالب ديال السكان، بحيث انه الديور اثمنتهم ديال السكان، بحيث انه الديور أثمنتهم ستتراوح ما بين 91.000 136.000 درهم، وبدأت لقاءات، الآن الشركة هي مستعدة باش تقوت، غير نتقول أودى خص كذلك المتأخرات الكرائية تسترجع، وهذه المتأخرات من عام 1999، أي سنة ونصف ديال الواجبات الكرائية خصها تسترجع والمتأخرات تصل إلى مليون و600، وبطبيعة الحال الشفق للناس بدون سند قانوني، بالنسبة للناس اللي عندهم قاموا بتقويت مفاتيحهم بشكل غير واضح.

إجمالاً السيد الرئيس يمكن لي أن أقول بأنه الآن كايئة 40 ديال السكان الذين عبروا على استعدادهم انخرط في عملية البيع، والشركة هي مستعدة، ومن المقرر انه قريباً مع السلطة المحلية والمجلس البلدي وممثل السكان سيقع اجتماع لاتخاذ التدابير النهائية لتهيئ انطلاق عملية البيع شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار

السيد المستشار امحمد الشافعي:

شكراً معالي الوزير على هذا الجواب، غير بغيت نقول لكم السيد الوزير على هذا الجواب، غير بغيت نقول لكم السيد الوزير، هذوك الشئ التأخير في ذاك الكراء اللي كان باقي لهم، كلهم خلصوه، الإشالية اللي كايئة هو كان تقويت ذاك المفاتيح للناس اللي تيتحول، في الموظفين اللي تيتحول تيفوت واحد للأخر، وهذا كانت الشركة عارفة، الآن ما قبلوشاي يسووا لهم وضعيتهم باش يدير معهم عقد بحال ذوك الأولين وهذوا يعني الشركة راه عارفة هذا، وراه كاينين بعض الدور آخرين مثلاً بحال هذوا ولكن تباعوا هذه الديور للناس اللي تيشغلوها، وشكراً معالي الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، بهذا السؤال يكون السيد وزير المالية والخصوصية قد ساهم مساهمة ايجابية إلى قطاع وزارة السياحة، في انتظار قدوم السيد وزير التعليم العالي، إذن هناك وزير السياحة ننقل إلى السؤال الموجه إلى وزير السياحة حول تنفيذ بنود الاتفاق في الإطار للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، عبد الرحيم عماني، حميد العكروود، إبراهيم الرميلي، العلمي التازي - لحسن بيجديكن، إبراهيم الحب. الكلمة للمستشار المحترم السيد إبراهيم الرميلي.

السيد المستشار إبراهيم الرميلي:

شكراً السيد الرئيس

أختي المستشارة،

السيد الوزير

إخواني المستشارين

فيه واحد الملاحظة، لاحظنا بأنه جميع الأسئلة التي تتعلق بالسياحة ندرجها هي الأخيرة ضمن الأسئلة المدرجة، وهذا يدل على ما يدل.

السيد الوزير، لقد كانت المناظرة الوطنية للسياحة بتاريخ 10 يناير 2001، محطة تاريخية وهامة وفرصة جد مهمة لتبادل الرأي والدراسات المعمقة، كما انها كانت كذلك انطلاقة فعلية للتنمية السياحية ببلادنا، وقد انبثقت عنها توجهات جريئة جسدت في الاتفاق الإطار الذي تعهد للحكومة وفي ارادية السياحة من خلال التوقيع على معاهدة تنفيذها تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة يوم 29 أكتوبر 2001

السيد الوزير المحترم

4 - فيما يخص قطاع النقل وتحرير قطاع النقل في إطار عملية تحرير النقل الجوي، وانطلقت الحكومة في تقيويت خطوط جوية مباشرة كخط ما بين باريس ومراكش، وباريس وفاس، وكذلك مدريد ومراكش لمنظمي الأسفار الذي يتوفرون على شركات الطيران والمفاوضات جارية حاليا لتقوية خطوط إضافية عديدة، ستعلن الحكومة أي السيد الوزير المكلف بالنقل في الأيام المقبلة الخطة الشمولية لتحرير النقل الجوي، ودور الفاعلين في النقل الجوي في الأيام المقبلة إن شاء الله.

5 - في ميدان الإنعاش، إدخال طرق حديثة للتسويق وعقد شراكة استراتيجية مع منظمي الأسفار المندمجين الدوليين الذين يتوفرون على شركات الطيران والشبكة للتوزيع بالنسبة للأسواق الرئيسية، حيث تم التوقيع على 18 اتفاقية، كذلك الشروع في تنفيذ الهيكل الجديدة للمكتب الوطني المغربي للسياحة وخطة جديدة لتحديد وتوزيع ميزانية المكتب حسب الأسواق المصدرة بالإشراك لأول مرة للمثلي المهنيين على الصعيد الوطني في لتحديد وتوزيع ميزانية المكتب الوطني للسياحة.

أخيرا في ميدان المحيط، تم التركيز على الجودة وعلى ترميم الفنادق عبر التمويل بصندوق غير مبدل وكذلك تم الانتهاء من تحديد الممر النموذجي للسائح على مستوى الاستقبال بالمطارات، من استقبال وعرض وتنشيط وبنيات التحتية والتعامل السريع مع السياح. أخيرا المشاركة في عملية تنظيف الشواطئ دائما في ميدان المحيط.

في ميدان التنظيم المؤسسي يتم العمل حاليا من طرف المهنيين على إعادة تنظيم القطاع المهني وتحديد المسؤوليات ومستويات التدخل على الصعيد الوطني والجهوي، وتم إحداث المجالس الجهوية للسياحة في عدد كبير من المناطق السياحية.

هذه بعض المعطيات التي تبين لكم مدى تنفيذ بنود الاتفاق الإطاري، والموضوع طبعاً يتطلب وقت كبير وسأبقى رهن الإشارة لإعطاء التفاصيل الإضافية. شكرا على الاهتمام، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب، السيد المستشار لكم الكلمة

السيد المستشار إبراهيم الرميلي:

السيد الوزير

كان من المفروض أن ينفذ الطرفان كل بنود الاتفاق قبل 31 مارس 2003، بحيث يعتبر تنفيذه دعامة أساسية لتوفير متطلبات الإقلاع السياحي المنشود، ولهذا نسألكم السيد الوزير عن أسباب تأخير تنفيذ بنود هذا الاتفاق؟

وما هو برنامج وزاراتكم بخصوص تتبع مراحل تطبيقه وتسهيل الإجراءات المرتبطة به بتنفيذه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون أود لولا أن أذكر السادة المستشارون المحترمون تم توزيع وثيقة تقدم وبتدقيق تقدم إنجاز كل مادة من مواد الاتفاق الإطاري خلال مناقشة ميزانية وزارة السياحة لميزانية 2004، سأحاول اليوم تجميع هذه المنجزات حسب المحاور الأساسية الاستراتيجية 2010.

1 - في ميدان الطاقة الأيونية وميدان الاستثمار وميدان المنتج، ارتفعت وثيرة الاستثمارات خلال السنوات الثلاث الأخيرة بعد التوقيع على الاتفاق الإطاري، حيث تم إنجاز 18.000 سرير بعدما أن كان معدل السنوي للأسرة الإضافية التي تتجز في بلادنا لا يتعدى 1500 سرير سنويا ما بين 96 و سنة 2000.

2 - تم وضع منهجية عمل لتنمية السياحة القروية والسياحات ذات الطابع المحلي وأعلن عن الجدول الزمني لتنفيذ هذا البرنامج يوم 16 دجنبر الماضي وانطلقنا في التنفيذ.

3 - سيتم قريبا في الأسابيع المقبلة إن شاء الله الإعلان عن خطة مدمجة من طرف حكومتنا في ميدان تنمية السياحة الداخلية المنتج المناسب للعائلات المغربية إن شاء الله.

أما في الميدان الثاني أي ميدان تكوين المهني سجل ارتفاع ملموس في عدد المسجلين، حيث وصل هذه السنة إلى 4500 مسجل مقابلا 3400 في سنة 2002، أي ارتفاع بنسبة 21٪ في 2003، مقارنة مع 2002.

تم إعداد مشروع قانون كذلك ومرسوم بخصوص تحويل مؤسسات التكوين التابعة للوزارة إلى مكتب التكوين و إنعاش الشغل لمواكبة استراتيجية 2010، وتوسيع، وطبعاً في السؤال المقبل إن شاء الله سأوضح هذا مشروع القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، السؤال الثاني موجه الى السيد وزير السياحة حول إلحاق مؤسسة التكوين المهني والفندقي بالمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل للمستشارين المحترمين السادة:

مصطفى اشطاطي، محمد بورمان، محمد المرس - عبد المالك افرياط. الكلمة للمستشار المحترم.

السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

السيدتان المستشارتان، السادة المستشارون

اسمحوا لي في البداية - السيد الرئيس - ان أشكر باسم الفريق الكونفدرالي السيد الوزير على قبوله الإجابة على سؤالنا رغم استيفائه لشرط 20 يوما، وهذا النوع من التعامل، لا محالة يساهم في التوصل بشكل أحسن وأيضا يساهم في معالجة بعض القضايا التي يمكن أن يطرحها السادة المستشارون سؤالنا يتعلق طبعا بمشروع وضع لدى الأمانة العامة للحكومة وبهم فئة من الموظفين، حيث هناك مشروع لالتحاقهم بمؤسسة التكوين المهني وإنعاش الشغل ونحن نعلم أنهم كانوا تابعين في السابق لمؤسسة التكوين المهني والسياحي التابعة لوزارة السياحة، طبعا هذا المشروع خلق نوعا من التذمر وأيضا من التساؤل حول مصير هذه الفئة من الموظفين، خاصة ما يتعلق بأوضاعهم الإدارية واستقرارهم الوظيفي. وحتى أوضح أكثر، أذكركم السيد الوزير انه كانت هناك عقدة برنامج Un contrat programme، وأيضا اتفاقية تطبيقية، هاتان الاتفاقيتان تتصان على تكوين ما يناهز 72.000 متدرب في أفق 2010، إلا انه ونظرا للوضعية الحالية للسياحة من المؤكد أن هذا العدد من الصعوبة بمكان استيعابه من طرف سوق الشغل حاليا، إضافة إلى كون اعتماد تدرج كمقاربة في التكوين المهني لا تتلاءم والجودة المطلوبة، تم أيضا يتم تكوين يد عاملة لا تستجيب لمتطلبات سوق العمل، لكن نتساءل أيضا عن تراجع عما جاء في الاتفاق الإطار أو ما سمي Un contrat programme، خاصة ما يتعلق بإشراك الفاعلين في عملية التكوين، ونعني بذلك كل من وزارة السياحة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وكذلك القطاع الخاص.

أما على المستوى الإداري قيل إن إلحاق هذه الفئة بمكتب التكوين المهني يدخل في إطار استراتيجية

نحن نشكركم على المجهودات الجبارة التي قمتم بها في هذا الميدان، ولكن البند 60 يؤكد على أن جميع بنود الاتفاق الإطار ستنفذ قبل 31 مارس 2003، ولكن بعض البنود بقيت حبرا عن ورق، مثلا بند 14 ديال السياحة الداخلية، البند 15 الذي يتكلم على تحسين جودة وتعرفة المرافق السياحية المغربية، البند 16 يتكلم على تحرير النقل الجوي، كما تعلمون هذا ما كيخص شاي يوم دراسي، كيخص مهرجان دراسي، البند 17 السياحة التاريخية، البند 18 جودة المنتج المغربي، البند 24 تقنين السكن السياحي، البند 25 الذي يتكلم على استقبال السواح، البند 28 طرف تحفيز العاملين بالقطاع السياحي، البند 39 الاستراتيجية السياحية، البند 4 تحديد المقاولات السياحية، البند 42 تبسيط صيغة وملاءمة الضرائب المحلية، البند 45 دور قطاع البنكي، البند 49 المرصد السياحي، البند 51 توجيه الادخار للقطاع السياحي، البند 55 إعادة هيكلة وزارة السياحة منها المكتب الوطني للسياحة، وأخيرا البند 56 الذي يتكلم على الجمعيات المهنية.

السيد الوزير

تعلمون بأنه جلب 10 ملايين ديال السواح في أفق 2010 راه رهين بتطبيق بنود هذا الاتفاق واحنا راه في 2004، و2010 راه قريب وقريب جدا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير

السيد عادل الدويري، الوزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون

هذا الشيء الذي جاء في التعقيب غير صحيح، وهذه الاوراش كلها تفتحت، والاتفاق الإطار ما تينص شاي ان هذه الاوراش خصها تنقضى قبل 31 مارس 2003، هذا غلط من طرف السيد المستشار المحترم، اما الاتفاق الإطار ينص أن هذه الاوراش خصها تفتح وهذه الإصلاحات خص بلادنا تتطلق فيها، وبعض الإصلاحات تتطلب 6 شهور، وبعض الإصلاحات الأخرى تتطلب 10 سنين باش تقوم بها بلادنا، فجميع الاوراش التي جاءت في تعقيب السيد المستشار تفتحت حاليا منها النقل الجوي ومن إعادة هيكلة المكتب الوطني ومن وضع خطة مندمجة واضحة شمولية للمنتوج الملائم للعائلات المغربية، هذا الشيء كله مفتوح، وهذا الشيء كله حكومتنا هي التي شرعته وان شاء الله سننجز فيه، شكرا.

لرفع من وثيرة التكوين جعلت الحكومة من المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل الإدارة الرئيسية والفعالة لتنفيذ هذا البرنامج، وذلك لتوفره على الإمكانيات والبشرية اللازمة لذلك.

ثانيا: بالنسبة للقطاع السياحي يجب كما جاء في سؤالكم يجب تكوين 72.000 خريج في مدة 10 سنوات لمسيرة الأهداف الطموحة والمتمثلة في إنجاز 160.000 سرير في نفس المدة، هذا يستدعي توسيع الطاقة الاستيعابية لهذه المعاهد بالإضافة إلى خلق معاهد جديدة للتكوين عبر التراب الوطني، ووزارة السياحة لا تتوفر على الإمكانيات التي تمكنها من مواكبة القطيعة المستهدفة في وثيرة تنمية القطاع السياحي في ميدان التكوين وتوسيع المعاهد وإنشاء معاهد إضافية جديدة.

ثالثا: بالنسبة للمستخدمين بهذه المعاهد يمثل هذا التحويل فرصة حقيقية لتحسين الوضعية المادية الفردية لكل مستخدم بهذه المعاهد في وقت لا يمكن للإدارة المركزية تحقيق ذلك، ومكافأة هذه الشغيلة على مجهوداتها الجبارة لتكوين شباب البلاد، هنا أريد أن أؤكد مرة ثانية أن هذا التحويل.

1 سيمكن من رفع أجرة كل مستخدم،

2 سيمثل فرصة تنمية لتسريع وثيرة إدماج المؤقتين حسب إمكانية ميزانية 2004، في وقت كان يصعب ذلك على الإدارة المركزية لتطبيقها لقانون الحصر في إدماج المؤقتين، ولن يتم هذا التحويل طبعاً إلا بعد التصويت على مشروع قانون سيعرض على السلطة التشريعية في الشهور المقبلة إن شاء الله، وأكد كذلك أن الحوار مستمر بين وزارة السياحة وممثلي الشغيلة بهذه المعاهدة الذين يشاركون في اللجنة المكلفة بهذا التحويل، فهذا التحويل لن يمس شكراً على الاهتمام، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، لكم لكلمة لسيد المستشار

السيد المستشار

السيد الرئيس

أيضاً اشكر السيد الوزير على جوابه، طبعاً نحن لا نختلف معكم في البرنامج الطموح الذي يستهدف 10 ملايين من السياح في أفق 2010، وهذا طبعاً طموح كل المغاربة، لكن بالنسبة لنا كمركزية نقابية يهمننا أيضاً الاستقرار الوظيفي ويهمننا أيضاً مصير العاملين بهذا القطاع وهذا تخوف مشروع طبعاً.

شمولية تنهجها الحكومة في أفق إدماج كافة مؤسسات التكوين المهني، سواء منها المرتبطة بالفلاحة والساحة والصحة أو الصيد البحري في مكتب التكوين وإنعاش الشغل، وهنا نتساءل غيضاً عن أسباب عن اقتصار البرنامج الحكومي على قطاع التكوين المهني التابع لوزارتكم وباقي القطاعات التي تطرقنا اليهما قبل قليل، ثم أيضاً هناك نوع من التسرع والارتجال في تنفيذ البرنامج المذكور، وهذا من الأكيد سيكون له انعكاس سلبي لا على مستوى التحصيل وأيضاً التكوين بل وأيضاً على مستوى الاجتماعي للمعنيين بهذا الإشكال. أما على مستوى الجانب القانوني، فنذكر أن الفصل 48 من قانون الوظيفة العمومية ينص على أن الإلحاق يكون بطلب من الموظف.

ونحن والحالة هذه نسالكم السيد الوزير عن مصير المعنيين الذين يمكن أن يرفضوا الالتحاق بالتكوين المهني وإنعاش الشغل ثم ماذا سيكون عليه مصير ما يناهز 375 من.

العرضيين الغير المرسمين والذين منهم من قضى أكثر من 10 سنوات بخدمة فعلية، شكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير، اعتذر إن أطلت بعض الشيء.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير السياحة:

شكراً السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة المستشارين

أودد في البداية أن اطمئن السادة المستشارين

وأؤكد بأن هذا التحويل سيكون في صالح جميع الأطراف المعنية.

1 - في صالح شباب بلادنا، حيث أن الهدف الأساسي للحكومة هو تحسين وضعية الشباب عن طريق توفير فرص الشغل أمامهم.

2 - هذا التحويل سيكون في صالح تنمية القطاع السياحي ونجته عن طريق تكوين العدد الكافي من المهنيين لمواكبة الطموحات الكبرى العليا لهذا القطاع.

3 - وأخيراً في صالح مستخدمي المعاهد بالنسبة لشباب البلاد التزمت الحكومة بمباعثة وثيرة التكوين المهني ليستنفذ منه 400.000 خريج ما بين سنة 2003، وسنة 2007، وهذا البرنامج سيقبل من نسبة البطالة وسيمكن الأغلبية أو نسبة عالية من الخرجين من ولوج سوق الشغل.

لقد أجبتم على جزء من سؤالنا، ونحن نسجل بارتياح التزام الحكومة بتسريع وثيرة مسألة إدماج السوفتتين، ولكن إشكالية الحقيقي هو هذا التخوف المشروع الناتج عن التجلوب سابقة تكون هناك التزامات، لكن على مستوى التنفيذ، هناك إشكالات كبيرة، وليس على مستوى وزارتم فحسب، بل هذا نعانيه للأسف ونتمنى أن نتعامل مع مثل كل هذه القضايا بالجدية المسؤولة خاصة أن الأمر يتعلق بواقع اجتماعي لفئة نعتبرها فئة ضعيفة وفئة متضررة، ونتمنى هذا القانون الذي سيحال على مجلسنا الموقر، فهو أيضا نعتبره نوع من القانون الاجتماعي... يأتي لإنصاف الطرف الضعيف، والطرف الضعيف هنا هو هذا الموظف وهو هذا الموقت الذي تحدثنا عنه.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ليس هناك تعقيب. شكر السيد الوزير السياحة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى آخر سؤال مسجل في جدول أعمالنا وهو يتعلق بقطاع أو وزارة التعليم العالي، السؤال، إشكالية الحي الجامعي بمدينة وجدة للمستشار المحترم السيد محمد طالحة.

لكم الكلمة السيد المستشار

السيد المستشار محمد طالحة:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

أود في البداية أن اذكر السيد الوزير بأن هذا السؤال طرحناه في السنة الماضية في نفس الشهر، لأنه يتطرح في دخول الجامعي، لأنه يتعطل شيئا ما وما تخرج إلا شهر يناير، أريد أن اذكر السيد الوزير بالسؤال ثم بالجواب ثم باقتراح بعض عناصر الجواب ديالكم الذي جاء في السنة الماضية وبعض الاقتراحات التي كنا قدمناها آنذاك، في إطار تشجيع على الإقبال ومتابعة التعليم والتكوين خصوصا بالمناطق والأقاليم التي تعرف نوعا من الركود الاقتصادي وانعدام والوسائل المرتبطة بالحركة الاقتصادية التي لها تأثير إيجابي على الأوضاع الاجتماعية وتطبيق للمنظومة التعليمية التي تضع تعليم الفتاة في مقدمة اهتماماتها حتى تتمكن هذه الأخيرة من متابعة تعليمها وانطلاقا من هذه طرح إشكالية الحي الجامعي التابع لجامعة محمد الأول بوجدة الذي لا يلبي حاجيات كل الطلبة والطالبات الوافدين من أقاليم الجهة الشرقية والأقاليم المجاورة، مما يضطرهم

إلى البحث عن محلات للكرام قصد الاستجابة لرغباتهم في الإصرار على متابعة الدراسة، رغم أن إمكانياتهم المادية لا تسمح لهم بذلك.

هذا بالنسبة للذكور، أما للإناث فمشاكلهم يختلف وتتوعد، ذلك انه يصعب عليهن الاندماج خارج الأحياء الجامعية الحكم البيئة التي تربينا فيها وانعدام الخبرة في العيش بمقردهن، بالإضافة إلى إشكالية أمنهن التي تظل مطروحة، ففي السنة الماضية - السيد الوزير - كان جوابكم انه سيحل هذا المشكل على طريق نمط جديد في طريق الشراكة مع الجماعات المحلية، إلا أننا نلاحظ أن الوضع مازال على ما كان عليه، لان معاناة الطالبات والطلبة تظل مطروحة، واقتراحنا عليكم السيد الوزير في السنة الماضية.. في انتظار الحل، بعض الاقتراحات باش تعطى الأسبقية للفتاة القروية والفتاة خاصة ولهذا قلنا بأن هناك جناح اللي هو فيه الذكور الآن يتفرغ ويتعملو فيه الإناث، ثم توسيع الحي، بالطبع هذا كيخص وقت، وقلنا بأن الإسراع ببناء ملحقات جامعة محمد الأول بالناظور، هذه النقطة الأخيرة فعلا جلالة الملك أعطى الانطلاقة ديال بناء هذه الملحقة.

ولهذا - السيد الوزير - الآن نسائلكم من جديد هل الإجراءات التي تتوون اتخاذها من أجل إيواء أغلبية الطالبات والطلبة البعدين عن المدينة؟ وهل من إمكانيات لتوسيع الحي الجامعي أو إحداث حي جامعي جديد؟ وما هي الاستراتيجية الكفيلة التي ترونها أنها ستضع حدا أو تخفيف هذه الإشكالية. وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير

السيد خالد علي، وزير التعليم العالي والتكوين الأخر والبحث

فعلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصالة والسلام

على المصطفى الكريم

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارين المحترمين أشكركم على التذكير بما تداولنا فيه في السنة الماضية، وهنا اعمل بمقولة "المومن إذا عاهد وفي"، فما صرحت به في السنة الماضية، شرعت في تنفيذه ولدي أرقام السيد المستشار لأعطياكم، وهو فعلا كان في السنة الماضية سؤالكم مركز على معاناة الفتاة الطالبة في ناحية وجدة وبحال في عديد من النواحي في الحقيقة، لأنه مشكل الطالبة صعب عليها تسكن براء، فمشات التعليمات باش تعطى الأسبقية للطالبات، والآن الحي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب

السيد المستشار محمد طالحا:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، ولكن لست متفق معكم، السيد الوزير- لانه منذ إنشاء الحي الجامعي ديال وجدة والطالبات عندها 80% الحي فية 5 ديال الأجنحة 4 كانت مخصصة للبنات من النهار الاول، من النهار تتشأ وبقي جناح اللي قلنا في السنة الماضية يتخص يتفرغ من الذكور كيفما كان الحال، راه أولادنا وبناتنا هذوك، ولكن كيفما كان الولد يقدر يدبر على راسه احسن هذوك، ولكن كيفما كان الولد يقدر يدبر على راسه احسن من البنت..

فهنالك فتيات - السيد الوزير - نعلمكم شوية في الصورة اللي جايبين من آيت بومريم وآيت واشا أوميضار والدرأوش، فاين متواجدة هذه.. أوبني تجيت أو تانسيت، 550 كلم تيجيو هؤلاء الفتيات، ما عندهم إمام حتى بشي حاجة في مسائل المدينة، ولهذا لما يصل إلى المدينة إما تينقطع وتيرجع بحالتهم وتينقطع عن الدراسة، إما النهار تيجيو وهن يتخبطن في مشاكل السكن، أنا جنت باقتراح جديد الذي لم يكن في بالي في السنة الماضية، هناك مدرسة العليا للتكنولوجيا، فهي مثلا صفة مع جامعة محمد الأول في وجدة، فهذه المدرسة فيها 5 بنايات 2 مستعملهم المدرسة، 2 مستعملهم الجامعة، 1 خصو غير الترميم، باقي فارغ، ما مستعمله أي احد، وكيف يعقل انه في هذا الوقت اللي الحاجيات تفوق يعني ذلك الشيء الذي نتصوره، ما عرف عندهم 5000 طلب أو اللي باقية ما تلبث شاي أو 4000 وشي حاجة وعندنا مبنى خصه غير الترميم، أنا الذي اقترحه على السيد الوزير وربما هذا الاقتراح جاي حتى من إدارتكم ثم، أنه يتبنى عمارة، جناح أو زوج آخرين في هذيك EST، المدرسة العليا للتكنولوجيا ويتعمل حي ثاني جامعي ثاني للفتيات أو للطلبة بصفة عامة، لكن الجناح الطي بقي في الحي الأول يتفرغ كله للفتيات باش يأخذ 100% من هذا الحي، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير

السيد وزير التعليم العالي:

الأستاذ الفاضل أنا معك مرة ثانية، سأتبعك في هذا الاقتراح اللي جابته، متين غادي نمشي

الجامعي ديال وجدة، 80، من القاطنين هم فتيات، بقيت 20% ديال الذكور، لايد، يعني هذا أكثر من القانون، هو هذا، احنا سبقنا المدونة وعملنا أكثر من الجهد، فهذا بخصوص ما هو متوفر، يعني ما كاين شاي توسيع ديال الطاقة الممكنة، ولكن عاودنا توزيع هذه الفرص الممكنة، الموجودة الآن، وهذه النسبة خي أعلن نسبة في جميع الأحياء الجامعية في المغرب، ماوصلناهاشاي بشي محل آخر، نظرا للملاحظات التي قلتم.

القضية الثانية التي كنا تذاكرنا فيها، هي حول دور الجماعات المحلية، احنا بطبيعة الحال مع هذه الفكرة ولكن انتم عرفتم، الانتخابات كانت في هذيك السنة بحيث الجماعات اللي كانت غادي تخرج ما يمكن لها شاي تدخل في برامج جديدة قوية، تم انتخابا المؤسسات يعني عمليا الناس راه باقية عاد تيطيع اللينبات الأولى وبخصوص بالنسبة لوجدة وكذلك ديال هذه المدينة الموسعة، فنحن على أتم الاستعداد بعض جهات من المغرب، كاين بعض الجماعات المحلية مع السلطات المحلية بدوا يوفرون مثلا أراضي لبناء فعلا المدارس والكليات، ولا كذلك الأحياء الجامعية، بالنسبة لوجدة، نحن ننتظر تستقر الأمور من الناحية المؤسسة باش يمكن، عندي زيارة مقبلة إن شاء الله لجامعة محمد الأول بوجدة باش يمكن ندرس مع الناس المحليين اشنو يمكن يتعمل.

النقطة الثالثة أنا كنت واعدت بأنه ماشي ستفتح ملحقة الجامعة، تفتح كلية متعددة التخصصات في الناظور، وفعلا ذلك الشيء اللي تعمل وأذن جلالة الملك لما كان في المنطقة، أعطى الإشارة، وشرفني بالحضور في وضع الحجر الأساسي للملحقة، وبدأت الآن الأعمال في الناظور، وستخفف شيئا ما على وجدة، فهذه من المسائل اللي هي كنعمل بالإمكانات الموجودة، اما الخصاص، فهو خصاص كبير وكبير جدا كلهم اللي عندنا الذين هم في الحاجة إليها، لان كاين اللي ساكن في دارهم، راه هو كيبقي مع دراهم أو عنده إمكانيات، كيخصنا 6 مليار درهم، فكاين فكرة أخرى هو مع الصندوق الإيداع والتدبير، كاين واحد البرنامج ديال بناء بعض الداخليات وماوى للطالب، وكذلك مع الخواص في القانون المالي الحالي راه دخلت واحد البند ديال أن السكن الجامعي يمكن يستفيد من الشروط التشجيعية اللي كاينة بالنسبة للسكن الاجتماعية، فهذا الشيء اللي يمينك لنا أن نعمله لحد الآن والخير أمامنا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

ختامه مسك، نشكر السيد الوزير على تعاونه المثمر ونشكر السادة المستشارين على حضورهم ومواظبتهم، ونعلن على رفع الجلسة شاكرًا الأخوات المستشارات على مثابرتهم. شكرًا.
رفعت الجلسة.

إن شاء الله إلى وجدة، إذا كنت حاضر، تحضر معنا في المناسبة وندرس في عين المكان، إذا كانت الإمكانية نحله بطبيعة الحال، الحاجة التي قدرنا نديرها باش نخفف المعاناة على الناس تعملها، حتى حاجة ما نوقف فيها، الله يجازيكم بخير.